

نَحْمَدُ اللَّهَ تَعَالَى عَلَى طَبْعِ هَذِهِ الْمِثْقَالَيْنِ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ وَالْدِينِ الْمُسَمَّى بِالْخَمْسِينَ الْمَشْهُورَةِ

أُصُولُ الشَّاشِي

مَعَ

أَحْسَنُ الْحَوَاشِي

قَالَ الْعَلَامَةُ اللَّكْنَوِيُّ

“أَمَّا الْمَخْتَصَرُ فِي عِلْمِ الْأُصُولِ الْمَعْرُوفِ بِأُصُولِ الشَّاشِي
الْمُتَدَوِّلِ فِي زَمَانِنَا... فَذَكَرَ صَاحِبُ الْكَشْفَانِ اسْمَهُ الْخَمْسِينَ
وَأَنَّهُ لِنِظَامِ الْإِيْمَانِ الشَّاشِي قِيلَ كَانَ مِنْ الْمُصَنِّفِ بِمَا صُلِفَ
خَمْسِينَ سَنَةً فَيَسْمَاهُ بِهِ”



سلسلہ مطبوعات - ۰۳۶

فَحَمْدُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى طَبْعِ الْبَيْتِ الْمُبِينِ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ وَالْدِّينِ الْمُسَمَّى بِالْخَمْسِينَ الْمَشْهُورِ بِهِ

أُصُولُ الشَّاشِي

مع

أَسْنُ الْحَوَاشِي

قال العلامة اللكنوي

”أما المختصر في علم الأصول المعروف بأصول الشاشي المتداول في زماننا... فذكر صاحب الكشف أن اسمه ”الخمسين“ وأنه لنظام الدين الشاشي قيل كان سن المصنف لما صنفه خمسين سنة فيتمه به“

الميزان ناشران و تاجران كُتُب
الكریم مارکیٹ اُردو بازار لاہور پاکستان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ترجمة المحشي العالم عرفيوضه الخاص العام

هو مجمع الفضل والكمال مرجع ارباب الفضال محسبوا القرآن أعلم علماء الزمان مولنا الحافظ محمد بركات الله
 سلمه الله ابقاه ابن الحق الجليل المدقق النبيل مولنا الحافظ محمد احمد الله بن امام الرياضيين سابق المتقدمين
 بحر العلوم والجاه مولنا المفتي محمد نعمت الله بن سندا الفضلاء سيد العرفاء لك هوية مزايات الله مولنا المفتي
 محمد نور الله بن اشراف العلوم الخفي الجلي مولنا المفتي محمد ولي (اخ المشهور في الزمان الملا محمد حسن) بن اصابية
 الهك القاضى غلام مصطفى بن الفاضل الامير شمس الملا محمد سعد اكبر بناء سلطان المحققين بهان
 المذيقين الملا محمد قطب الدين الشهيد الهك نسبة الى سمي الى بالكسر المتوفى سنة ثلث و مائة الف ابن مولنا
 عبد الحليم بن مولنا عبد الكريم بن شيخ الاسلام مولنا احمد بن قدوة العظماء حافظ الدين محمد اللاهوتي مولنا
 منشأ ابن الشيخ فضل الله بن الشيخ محي الدين الشيخ نظام الدين بن قطب العالم الشيخ علاء الدين الانصاري الهروي
 ابن مولنا اسمعيل بن مولنا اسحق بن مولنا دود بن مولنا عزيز الدين بن مولنا اجمال الدين بن خواجه وسيد
 ابن خواجه غياث الدين بن خواجه معز الدين بن خواجه حبيب الله بن خواجه شمس الدين بن خواجه جلال الدين
 ابن خواجه ظهير الدين بن خواجه سلطان محمد بن خواجه نظام الدين بن خواجه شهاب الدين محمد بن ايوب بن جابر بن
 مقرئ لباري عبد الله الانصاري بن ابي منصور محمد بن ابي معاذ بن محمد بن احمد بن علي بن جعفر بن منصور بن سينا
 ابي ايوب الانصاري صاحب سوال الله صلى الله عليه وسلم هذا نسبه من جهة الاب واقام من جهة الام فهو ابن بنت الفضل
 الكامل العالم العالم مولنا محمد عظيم الله بن صاحب علم والجاه مولنا المفتي محمد حفيظ الله بن زبدة
 العرفاء في عصره عمدة العلماء في دهره مولنا حبيب الله بن مولنا محمد الله بن مولنا احمد عبد الحق بن الملا
 محمد سعيد و سبط بناء مولنا قطب الدين الشهيد الهك الى اخره ولاوته في شعبان سنة ثمان وتسعين بعد الف
 والمائتين من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلوة والقبلة في الوطن المشتهر بكنو بفتح اللام وسكون الكاف فقم النون
 واخره واوساكنة بلدة عظيمة من بلاد الهند اقلية القرآن عند من له فضل من الله ذي الجود والجاه عنه الملا
 محمد فضل الله رحمه الله من الجنة اعلاها اعطاء تبراكا و تيمنا ثم شرع في قراءة القرآن فحتمه قوا بعض الكتب
 الهندية ثم شرع في تفصيل الانكليزية على فوق عمارة ابناء عصره قد كان عمه المذكور يمنع عنه لكونه لسان الكفرة ولم يلتفت
 احد الى قوله ما عمل عليه لكونه ضروريا للعيشة الدنيوية فاذا ندم على ما ذهب بصورها فاعالجها اطباء وعجرا و
 تيقنوا انه قد اال بصورها فلا يعنى ولا ينفع الدواء فانكر اعلاجه فقال عمه المذكور لا يبقا تترك لسان الانكليزية

وتعهد لحفظ القرآن فيبدأ أن شاء الله تعالى فقبل بية ذلك فشفاه الله تعالى بكره موته وفضله فاشتغل في حفظ القرآن وختمه في أربعة عوام ثم شرع في تحصيل العلوم العربية فقرأ بعض الكتب على خاله العلامة المحقق الفهامة مولانا محمد فيهم الله رحمه الله بعضها على الخية لا كبر في المقام الجليل إلا فخر الذي لا تعد مناقبه ولا تحصر شئنا وأبي مولانا محمد عظم الله مداه بعضه على الخية عالم العلوم العربية واقفاً لا ساهياً لا الهية الحافظ العالم الشيخ محمد قيام الدين عبد الباري عم فيض الجاري اشتغل في التفرغ الفارسي عند خوجه عزير الدين اللكنوي وفي التفرغ الهندية عند مولانا محمد نعام الله بن العالم النبيل الفاضل الجليل مولانا ولي الله رحمه الله الفزلي على ثمرة عند الشيخ أمير احمد الينائي اللكنوي قد اعطاه الله فهماً لطيفاً وعقلاً سليماً خصوصاً في علم الادب وقرئ ديوانين في الهندية وتعلم عليه في التفرغ كثير من الرجال فلما توجه الى التصنيف التأليف حرق يوانية عرضة لانه يرى للعلماء ولا نه جاء منعه في الحديث لما فيه من الكذب بل جاء في القرآن الشعر ويتبعهم الغاؤون وعلوم العلوم العربية لجماعة من الناس حتى انه يعلم في تلك الاوان في المدرسة النظامية الواقعة في طر العلم والعمل فونكي محل وايضاً تلمذ عليه في العلوم الفارسية جماعة لا تعد ولا تحصى وبائع على يد اخيه مولانا الحاج الشيخ محمد عبد الرؤف ابن مولانا محمد عبد الوهاب بن مولانا محمد عبد المرافق قدس الله سرهم واقعة البيعة التي تمس من مولانا محمد عبد الوهاب للبيعة فاجاب بان كفاك خلوص قلبك لا حاجة لك الى البيعة فسكت بعد زمان ارتحل مولانا الممدوح من هذا الدار الى دار الآخرة فوالله الملا في المنام بعد زمان كان ذهب الى حقيقة مولانا انوار الحق ليحضر في حرم من الاكابر في الباب مغلقاً والناس مجتمعون ففتح الباب فدخل هو وبعض من الناس فزاد الملا محمد عبد الوهاب كنه جالس في المسجد حذاء المقبرة فذهب اليه سلم عليه فضحك اعطاه ظراً فاملا من الحلوى فاخذ الملا وذهب به الى المقبرة واكلمه فاذن انبه عن المنام وجد نفسه مقامه فلما اصبح كتب لرويا الى ابنه الاصغر قد كان ابناً هماً في مثل المنوكة فاجاب بان الملا من المبايع في سلسلته ما اني فلا اعلم كيف يكون هذا وان قد سدت باب المبايع فلما رجعا عن سفر الحج زاد مرض الملا محمد عبد الرؤف اغشى عطفه بعدة فذهب اليه بانسه اقام هناك وذهب الملا لا عتياه فقال للملا للبيعة على يد فبايع الملا ورجال اخرين على يد وقاسم الحلوى من عند نفسه واعطاه اجازة اخذ البيعة في جميع السلاسل القادة والچشتية والسهر خرية والمصافحة وله اسانيد كثيرة من كالا وائل السلسلات كلهم مذكور في الباقيات الصالحات لا زال مفيداً مفيضاً راغباً الى الثواب المعافى لروانية والفيوضات الرحمانية فبعد ان شغل مرشد الملا في المنام ان الملا محمد عبد الوهاب يقول له لم لا تذهب للحج فقال لا يستطيع ان اذهب فقال اذهب واذهب عن اجير قل قولي هذا للملا عبد الباري سلم فلما ذكر الرويا فقال الملا من تجد يد البيعة في السلسلة القادة واجاه السلسلة الجشتية فجد الملا البيعة على وجه حصل من اجاه تام ومعه ذلك ولم ياخذ البيعة لاحد من الناس اجتناباً

عن الشهرة وله تصانيف كثيرة منها الحقيقة المنطقية على شرح الشمسية المعروف بقطبى التعليق
 الأسعد على حاشيته للسيد رفيع الاشتباه عن شرح السلم لمحمد الله وتحقيق الأتقن على شرح السلم
 لأحسن وأصعباً المفهوم على سلم العلوم وبركت على شرح هداية الحكمة للمبيد وتويز المصباح على مراح
 الأرواح والترتيب القيومى على شرح الجاهى وحل المطالب على الكافية لابن الحاجب أرشاد الطلبة على النور
 الصفا وأزالة الخفا عن تاريخ الخلفاء وتعليم العامى فى تشرىح الحسامى خلعت حمانى فى احوال المشيخ الجيكانى
 وبكاء العينين فى شهادة الحسين وأثار الأتقياء ترجمة تذكرة الأولياء وقرارة الواعظين ترجمة درة النا صهيون
 ومنية الراغبين ترجمة غية الطالبين وأثار الهداية ترجمة شرح الوقاية والتعليق المنعوت على مسلم
 الثبوت وأحسن الحواشى على أصول لشاشى وأزواها العمل ترجمة جواهر الخمسة وتس جمة
 فصول الحكم ورسالة فى ولادة النبى ورسالة فى احوال الخلفاء الراشدين وله حواش على عدة
 على كثر الكتب منها پنج گنج والزبدة والزنجانى وصوف مير والضرير والكبرى والتهديب وشرح التهذيب
 ومختصر الميزان ولساخر جى قال اقول وغنية المستملى والقدرى وشرح الاسباب والعلامات
 ومختصر المعانى وتفتحة اليمين وله شرح كبير للفصول الكبرى حاشية الرشيدية وغير ذلك تركناها
 خوفاً لا لطالب أكثرها طبع مرة بعد اخرى تصانيفه دالة على تجوعه له تقاربط على كثر الكتب العربية
 والفارسية والهندية لا تحصى عدد هم تزوج اولاً بنت الشيخ فلا حسين الصديق من شيوخ كثر
 فى الربيع الثانى سنة ٨٢٢ هـ فمات بقضاء الله وقدره فى الربيع الثانى سنة ٨٣٤ هـ فبعث فاتها تزوج بنت
 القاضى محمد حسن السها لوى الانصارى من نسب الملائكة شهدا السها لوى له
 ابن واحد من بطنها المسمى بفرحت الله سلمه الله وحفظه عن كل ما يوجب الآفة ورزقه الله
 علماً نافعاً وفهماً كاملاً ويكون مثل اجداده الذين لا مثل لهم فى عصرهم ولا فى عصر
 ما بعدهم اللهم آمين ثم آمين له اخلاق مرضية وافعال حسنة منها التوسط فى ملابسة
 وما كله والاجتناب عن لباس الشهرة والرويا الصادقة وعدم اضاءة
 الزمان فى الملاهى والتواضع للتواضعين واخذمة الاعزة
 وغير ذلك وقد اقتصرت الكلام لضيق
 المقام فى توصيفه ومع ذلك قد طال
 وما حرت فى شانه قليل عما هو فى ذاته

حسرة حق عبد الله محمد عن الله عفا الله انصاى للكنى الفركى لى ستر الله نوبه الخفى لى

الكتاب



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أعزّى منزلة المؤمنين بكم خطابه ورفع درجة
العالمين بمعاني كتابه وخصّ المستنيرين منهم بمنزلة الأصابة
وتوابه الصلوة على النبي واصحابه السلام على أبي حنيفة وأصحابه
ولبعد فان أصول لفقه أربعة كتاب الله تعالى وسنة
رسوله واجماع الأئمة والقياس فلا بد من البحث في كل واحد
من هذه الأقسام ليعلم بذلك طريق خروجه الأحكام
التي

في كتاب الله تعالى **فصل في الخاص والعام** فالخاص لفظ وضع
 المعنى معلوم أو شئ معلوم على أنه تفراد كقولنا في تخصيص ألفاظ **فصل في**

بحث
لئون اصول الفقہ
اربعہ



بعض

الحمد لله الذي جعل

اصول الشفاء

عبد السلام الشریف

کونین انٹرنیٹ اون لائن اولیٰ

ہو گئے ہیں۔ ان کیونکہ قطعیت وہ
کیونکہ قطعیت وہ

116

[illegible][illegible][illegible]

الأصل الأول

٤

الكتاب

قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم خاص في التقدير الشرعي
فلا يترك العمل به باعتبار أنه عقد مالي فيعتبر بالعقد المالي فيكون
تقدير المال فيه مكملاً إلى رأي الزوجين كما ذكره الشافعي وقيل
على هذا أن الفلأ لنقل لعبادة أفضل من الاشتغال بالنكاح وإباح
أبطاله بالطلاق كيف ما شاء الزوج من جمع وتفرق وإباح إرسال
الثلث جملة واحدة وجعل عقد النكاح قابلاً للمفسخ بالخلع لذلك
قوله تعالى حتى تنكح زوجاً غيره خاص في وجوب النكاح من المرأة
فلا يترك العمل به بما روي عن النبي عليه السلام أي امرأة نكحت
نفسها بغير إذن ولها فأنكحها باطل باطل ويتفرع منه
الخلع في حل الزوجي ونزول المهر والنفقة والسكنى ووجوب
الطلاق والنكاح بعد الطلقات الثلاث على ما ذهب إليه قدامه
بخلاف ما اختاره المتأخرون فهم أما العام فنوعان عام خاص
عنه البعض عام لم يخص عنه شيء فالعام الذي لم يخص عنه
شيء فهو بمنزلة الخاص في حق لزوم العمل به لا محالة وعلى هذا قلنا
إذا قطع يد السارق بعد أهلك المسرقة عنده لا يجب عليه

بحث
تقسيم العام الى
قسمين

قوله تعالى ولا يترك العمل به بما روي عن النبي عليه السلام أي امرأة نكحت
نفسها بغير إذن ولها فأنكحها باطل باطل ويتفرع منه الخلع في حل الزوجي
ونزول المهر والنفقة والسكنى ووجوب الطلاق والنكاح بعد الطلقات الثلاث
على ما ذهب إليه قدامه بخلاف ما اختاره المتأخرون فهم أما العام
فنوعان عام خاص عنه البعض عام لم يخص عنه شيء فالعام الذي لم يخص
عنه شيء فهو بمنزلة الخاص في حق لزوم العمل به لا محالة وعلى هذا قلنا
إذا قطع يد السارق بعد أهلك المسرقة عنده لا يجب عليه

[illegible]

الأصل الأول

الكتاب

^

الضمان لأن القطع جزاء جميع ما اكتسبه السارق فان كلمة ما
عامة يتناول جميع ما وجد من السارق ويتقدر بمقابل لضمان يكون
الجزاء هو المجموع ولا يترك العمل به بالقياس على الغصب والكيل على
ان كلمة ما عامة ما ذكره محمد اذا قال لمولى بجاريته ان كان ما
في بطنك غلاما فاني حرته فولدت غلاما وجارية لا تعتق وبمثله
نقول في قوله تعالى فاقرأوا ما ينشرون القرآن فانه عام في جميع ما
ينشرون من القرآن ومن ضرر ربه عدم توقف الخبر على قراءة الفاتحة
وجاء في الخبر انه قال لا صلوة الا بفاتحة الكتاب فعملنا بها على وجه
لا يتغير به حكم الكتاب بان عمل الخبر على نفي اكمال حتى يكون مطلق
القراءة فرضا يحكم الكتاب قراءة الفاتحة واجبة بحكم الخبر وقلنا
كذلك في قوله تعالى ولولا كلوا مما لو كنتم مسلمين الله عليه ان يوجب
حرمة متروك التسمية عاملا وجاء في الخبر انه عليه السلام سئل
عن متروك التسمية عاملا فقال كلوا فان تسمية الله تعالى قبل كل امر
مسلم فلا يمكن التوفيق بينهما لانه لو ثبت الحل بتركها عاملا
لثبت الحل بتركها ناسيا فحينئذ يرتفع حكم الكتاب فيترك الخبر

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

بحوث
علوم كلمة
ما

[illegible][illegible][illegible]

الأصل الأول

وَالْمَقِيدُ هَبْ صَاحِبُنَا إِلَىٰ أَنْ الْمَطْلَقُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى

بحث
العام المخصوص
منه البعض

[illegible]

الأصل الأول ١١ الكتاب

في معنى الركوع فلا زاد عليه شرط التعديل بحكم الخبر ولكن يجعل الخبر
على وجه لا يعبر به حكم الكتاب فيكون مطلق الركوع فرضا لحكم الكتاب
والتعديل واجب بحكم الخبر وعلى هذا قلنا يجب التوضي بماء الزعفران
وبكل ماء خالطه شيء طاهر فغير واحد وصاف لأن شرط المصير إلى
التي هو عدم مطلق الماء وهذا قد هي ماء مطلقا فان قيل الاضافة
ما ازال عنه اسم الماء بل قوته فيدخل تحت حكم مطلق الماء وكان
شرط بقاءه على صفة المنزل من السماء قيلا لهذا المطلق به يخرج
حكم ماء الزعفران الصابون والاشنان وامثاله وخرج عن هذه
القضية الماء القيس قوله تعالى ولكن تريد لي طهر كره والنجس لا يفيد
الطهارة وبهذا لا شائخ علمن الحديث شرط لوجوب الوضوء
فان تحصيل الطهارة بثلاث وجوه الحديث محال قال ابن حنيفة
رضي الله عنه المظاهر اذا جامع امرأته في خلل الاطعام لا يستأنف
الاطعام لان الكتاب مطلق في حق الاطعام فلا زاد عليه شرط عدم
المسئس بالقياس على الصوم بل المطلق يجري على الطلقة المقيد
على تعقيده وكذلك قلنا الوقبة في كفارة الظهار اليمين

بحث

اجزاء التوضي بماء الزعفران

وامثاله

الركوع في معنى الركوع فلا زاد عليه شرط التعديل بحكم الخبر ولكن يجعل الخبر على وجه لا يعبر به حكم الكتاب فيكون مطلق الركوع فرضا لحكم الكتاب والتعديل واجب بحكم الخبر وعلى هذا قلنا يجب التوضي بماء الزعفران وبكل ماء خالطه شيء طاهر فغير واحد وصاف لأن شرط المصير إلى التي هو عدم مطلق الماء وهذا قد هي ماء مطلقا فان قيل الاضافة ما ازال عنه اسم الماء بل قوته فيدخل تحت حكم مطلق الماء وكان شرط بقاءه على صفة المنزل من السماء قيلا لهذا المطلق به يخرج حكم ماء الزعفران الصابون والاشنان وامثاله وخرج عن هذه القضية الماء القيس قوله تعالى ولكن تريد لي طهر كره والنجس لا يفيد الطهارة وبهذا لا شائخ علمن الحديث شرط لوجوب الوضوء فان تحصيل الطهارة بثلاث وجوه الحديث محال قال ابن حنيفة رضي الله عنه المظاهر اذا جامع امرأته في خلل الاطعام لا يستأنف الاطعام لان الكتاب مطلق في حق الاطعام فلا زاد عليه شرط عدم المسئس بالقياس على الصوم بل المطلق يجري على الطلقة المقيد على تعقيده وكذلك قلنا الوقبة في كفارة الظهار اليمين

الركوع في معنى الركوع فلا زاد عليه شرط التعديل بحكم الخبر ولكن يجعل الخبر على وجه لا يعبر به حكم الكتاب فيكون مطلق الركوع فرضا لحكم الكتاب والتعديل واجب بحكم الخبر وعلى هذا قلنا يجب التوضي بماء الزعفران وبكل ماء خالطه شيء طاهر فغير واحد وصاف لأن شرط المصير إلى التي هو عدم مطلق الماء وهذا قد هي ماء مطلقا فان قيل الاضافة ما ازال عنه اسم الماء بل قوته فيدخل تحت حكم مطلق الماء وكان شرط بقاءه على صفة المنزل من السماء قيلا لهذا المطلق به يخرج حكم ماء الزعفران الصابون والاشنان وامثاله وخرج عن هذه القضية الماء القيس قوله تعالى ولكن تريد لي طهر كره والنجس لا يفيد الطهارة وبهذا لا شائخ علمن الحديث شرط لوجوب الوضوء فان تحصيل الطهارة بثلاث وجوه الحديث محال قال ابن حنيفة رضي الله عنه المظاهر اذا جامع امرأته في خلل الاطعام لا يستأنف الاطعام لان الكتاب مطلق في حق الاطعام فلا زاد عليه شرط عدم المسئس بالقياس على الصوم بل المطلق يجري على الطلقة المقيد على تعقيده وكذلك قلنا الوقبة في كفارة الظهار اليمين

[illegible]

قوله في قوله لا يبرأ من الدين...
قوله في قوله لا يبرأ من الدين...
قوله في قوله لا يبرأ من الدين...

قوله في قوله لا يبرأ من الدين...
قوله في قوله لا يبرأ من الدين...
قوله في قوله لا يبرأ من الدين...

الأصل الاول ١٢ الكتاب

على الحيض وحمل لنكاح في لآية على الوطئ وحمل لنكاحات حال منكرة
الطلاق على الطلاق من هذا القليل على هذا قلنا الدين لما نه من الزكاة
يصرف الى ايسر ما لى قضاء للدين فوج على هذا فقال اذا زوج
امراة على نصاب له نصاب من الغنم ونصاب من الدواب فيصير الدين الى
الدين اهم حتى لو حال عليه ما احوال تجب له زكاة عند في نصاب الغنم والوفى في
الدين اهم ولو تخرج بعض جوه المشركين ببيان من قبل المتكلم كان مفسر
وحكمه في العمل به يقينا مثالا اذا قال فلان على عشرة دراهم
من نقد بخار اقول له من نقد بخار تفسيره فله ذلك نكاح منصر
الى غالب نقد البدن بطريق التاويل فيخرج المفسر فلا يجب نقد
البدن فصل في الحقيقة والجواز لفظ وضعه واضع اللغة
باراء شئ فهو حقيقة له ولو استعمل في غيره يكون مجازا الحقيقة
ثم الحقيقة مع الجواز لا يجتمعان ارادة من لفظ واحد في حالة
واحدة ولهذا قلنا لما اريد ما يدخل في الصاع بقوله عليه السلام
وتبيعوا الدين هم بالدين ولا الصاع بالصاعين سقط اعتبار
نفس الصاع حتى تجار بيع الواحد منه بالاثنتين وما اريد لوقاع

بمن الحقيقة والجواز
قوله في قوله لا يبرأ من الدين...
قوله في قوله لا يبرأ من الدين...
قوله في قوله لا يبرأ من الدين...

قوله في قوله لا يبرأ من الدين...
قوله في قوله لا يبرأ من الدين...
قوله في قوله لا يبرأ من الدين...

ابن الرواحی: من مر بها صحیح وقد اخرج فی کتابنا ۱۲ اسن الحواشی

الأصل الأول

14

الكتاب

بحث کون
از خلفاء اعز الحق
عند ابی حنیفہ

الاف عماد سادہ ایسی درخت کی تھی جس کا نام لادن ہے۔ جس کا پتہ لکھتے ہیں کہ دروزہ الف ۱۳۲ جس کو اسی سے اصول الشافعی ہے۔

[illegible]

من
 انفسكم كان الحارم
 الى الحكماء من حيث النقص
 كان كذلك حتى التماس كل واحد
 منها بالانفسه جواز الاستعارة من
 الكائنين **ع** السبب في ذلك
 الاصل لغرض آخر وهو بيان ان
 بان يقول ان قرة مدية بات لان
 او تقول بعني فانه منك وتريد
 ان تقول لا يجوز ان تقول ان طاعت
 الملك لا يجوز ان تقول ان طاعت
 الله لا يجوز ان تقول ان طاعت
 الله لا يجوز ان تقول ان طاعت

[illegible][illegible][illegible]

ولا يجعل ذلك مجازاً عن الطلاق سواء كانت المرأة صغرى سناً
 منه أو كبرى لأن هذا اللفظ لو فهم معناه لكان منافياً للزواج فيكون
 منافياً لحكمه وهو الطلاق ولا استعارة مع وجوب التناهي بخلاف
 قوله هذا إنني فإن التناهي لا ينافي بقاء الملك للأب بل يثبت
 الملك له فهو يعتق عليه فصل في تعريف طريق الاستعارة
 أعلم أن الاستعارة في أحكام الشرع موطئة بطريقين أحدهما وجوب
 الاتصال بين العلة والحكم الثاني لوجوب الاتصال بين السبب والمحض
 والحكم فالأول منهما أوجب حجة الاستعارة من الطرفين والثاني بوجوب
 صحتهما من أحداً الطرفين فهو استعارة الأصل للفرع مثال الأول
 فيما إذا قال إن ملكك عبداً فهو حر فملك نصف العبد فباعه ثم ملك
 النصف الآخر لم يعتق إذ لم يجتمع في ملكه كل العبد لو قال إن
 اشتريت عبداً فهو حر فاشتري نصف العبد فباعه ثم اشتري
 النصف الآخر عتق بالنصف الثاني ولو عني بالملك الشراء أو بالبيع
 الملك صححت نيته بطريق المجاز لأن الشراء علة الملك والملك حكمه
 فثبت الاستعارة بين العلة والمعلول من الطرفين إلا أنه فيما يكون تخفيفاً

[illegible]

في حقه لا يصدق في حق القضاء خاصة لمعنى التهمة لا لعدم
صحة الاستعارة ومثال الثاني إذا قال امرأة حررتك نوى بالطلاق
يصح لأن التحريم بحقيقة يوجب زوال ملك المضع بواسطة زوال
ملك الرقبة فكان سببا محضاً لزوال ملك المتعة فجاز أن يستعار
عن الطلاق والذي هو مزيل ملك المتعة ولا يقال لو جعل مجازاً
عن الطلاق لوجب أن يكون الطلاق الواقع به رجعيًا كصريحه بالطلاق
لأننا نقول لا نجعل مجازاً عن الطلاق بل عن المزيل ملك المتعة
وذلك في بيان إذا رجعي لا يزول ملك المتعة عندنا ولو قال لامرأته
طلقتك ونوى به التحريم لا يصح لأن الأصل جازان يثبت بالفرع و
أما الفرع فلا يوجب أن يثبت به الأصل وعلى هذا نقول ينعقد النكاح بلفظ
الهبه والتملك والبيع لأن الهبة بحقيقة توجب ملك الترتبة
وملك الرقبة يوجب ملك المتعة في الأماء فكانت الهبة سبباً محضاً
لثبوت ملك المتعة فجاز أن يستعار عن النكاح وكذلك لفظ التملك
والبيع ولا ينعكس حتى لا ينعقد البيع والهبة بلفظ النكاح ثم في كل موضع
ليكن المحل متعيناً النوع من الجواز يحتاج فيه إلى التنية لا يقال ولما كان

بحث
تقرير الأحكام على قسمي
الاستعارة

في حقه لا يصدق في حق القضاء خاصة لمعنى التهمة لا لعدم
صحة الاستعارة ومثال الثاني إذا قال امرأة حررتك نوى بالطلاق
يصح لأن التحريم بحقيقة يوجب زوال ملك المضع بواسطة زوال
ملك الرقبة فكان سبباً محضاً لزوال ملك المتعة فجاز أن يستعار
عن الطلاق والذي هو مزيل ملك المتعة ولا يقال لو جعل مجازاً
عن الطلاق لوجب أن يكون الطلاق الواقع به رجعيًا كصريحه بالطلاق
لأننا نقول لا نجعل مجازاً عن الطلاق بل عن المزيل ملك المتعة
وذلك في بيان إذا رجعي لا يزول ملك المتعة عندنا ولو قال لامرأته
طلقتك ونوى به التحريم لا يصح لأن الأصل جازان يثبت بالفرع و
أما الفرع فلا يوجب أن يثبت به الأصل وعلى هذا نقول ينعقد النكاح بلفظ
الهبه والتملك والبيع لأن الهبة بحقيقة توجب ملك الترتبة
وملك الرقبة يوجب ملك المتعة في الأماء فكانت الهبة سبباً محضاً
لثبوت ملك المتعة فجاز أن يستعار عن النكاح وكذلك لفظ التملك
والبيع ولا ينعكس حتى لا ينعقد البيع والهبة بلفظ النكاح ثم في كل موضع
ليكن المحل متعيناً النوع من الجواز يحتاج فيه إلى التنية لا يقال ولما كان

[illegible]

فاسقته السماء فففيه العشر ونصف في بيان العشر وقوله عليه السلام ليس
في الخضراوات صدقة مؤول في فقه العشر لأن الصدقة تخمّل جوها
فيتخرج الأول على الثاني أما المفسر فهو ما ظهر المراد به من اللفظ بليان
من قبل المتكلم بحيث لا يبق مع احتمال التأويل والتخصيص مثله في قول
تعالى سبحانه الملكة كلهم اجمعون فاسم الملكة ظاهر في العموم لأن
احتمال التخصيص قائم فأنسد باب التخصيص بقوله كلهم ثم بقي احتمال
التفرقة في السجود فأنسد باب التأويل بقوله اجمعون في الشرعيات لأن
قال تزوجت فزوجة شهر أبكنا فقوله تزوجت ظاهر في النكاح لأن احتمال
المتعة قائم فبقوله شهر فستر المراد به فقلنا هذا متعة وليس بنكاح ولو
قال لفلان على ألف من ثمن هذا العبد أو من ثمن هذا المتاع
فقوله على ألف نص في لزوم ألف لأن احتمال التفسير باق فبقوله
من ثمن هذا العبد أو من ثمن هذا المتاع يتبين المراد به فيتخرج المفسر على
النص حتى لا يلزمه المال إلا عند قبض العبد والمتاع قوله لفلان على ألف
ظاهر في لا قرار نص في نقد البلد فإذا قل من نقد بلد كذا يتخرج المفسر
على النص فلا يلزمه نقد البلد بل نقد بلد كذا وعلى هذا نظائر ما للحكم

تخرج المفسر على النص

منه في قوله تعالى فففيه العشر ونصف في بيان العشر وقوله عليه السلام ليس في الخضراوات صدقة مؤول في فقه العشر لأن الصدقة تخمّل جوها فيتخرج الأول على الثاني أما المفسر فهو ما ظهر المراد به من اللفظ بليان من قبل المتكلم بحيث لا يبق مع احتمال التأويل والتخصيص مثله في قول تعالى سبحانه الملكة كلهم اجمعون فاسم الملكة ظاهر في العموم لأن احتمال التخصيص قائم فأنسد باب التخصيص بقوله كلهم ثم بقي احتمال التفرقة في السجود فأنسد باب التأويل بقوله اجمعون في الشرعيات لأن قال تزوجت فزوجة شهر أبكنا فقوله تزوجت ظاهر في النكاح لأن احتمال المتعة قائم فبقوله شهر فستر المراد به فقلنا هذا متعة وليس بنكاح ولو قال لفلان على ألف من ثمن هذا العبد أو من ثمن هذا المتاع فقوله على ألف نص في لزوم ألف لأن احتمال التفسير باق فبقوله من ثمن هذا العبد أو من ثمن هذا المتاع يتبين المراد به فيتخرج المفسر على النص حتى لا يلزمه المال إلا عند قبض العبد والمتاع قوله لفلان على ألف ظاهر في لا قرار نص في نقد البلد فإذا قل من نقد بلد كذا يتخرج المفسر على النص فلا يلزمه نقد البلد بل نقد بلد كذا وعلى هذا نظائر ما للحكم

المكتاب

25

الأصل الأول

وَجَوَّاهُ فَاصْرَحْ بِحَالِ لَا يُوقِفُ عَلَى الْمُرَادِ بِهِ الْبَيَانُ مِنْ قَبْلِ الْمُتَكَلِّمِ وَنَظِيرُهُ
 فِي الشَّرْعِ عِيَا قَوْلُهُ تَعَالَى حَتَّى تَمُوتَ أَوْ تَكُونَ مِنَ الْغَائِبِينَ ^{بِالْمُرَادِ بِهِ الْبَيَانُ}
 وَهِيَ غَيْرُ مُرَادَةٍ بَلْ مُرَادُ الزِّيَادَةِ الْخَالِيَةِ مِنَ الْعَوَضِ فِي سَبْعِ مَقَلَّتِ الْجَنَاحِ ^{بِالْمُرَادِ بِهِ الْبَيَانُ}
 وَالْفِظَةُ لَا دَلَالَةَ لَهُ عَلَى هَذَا فَلَا يَبَالُ الْمُرَادُ بِالتَّامُّ ثُمَّ فَوْقَ الْجَمَلِ فِي الْخَفَاءِ ^{بِالْمُرَادِ بِهِ الْبَيَانُ}
 الْمُتَشَابِهُ مِثَالُ مُتَشَابِهِ الْحُرُوفِ كَمَقْطَعَاتٍ فِي أَوَائِلِ الشُّعْرِ وَحُكْمُ الْجَمَلِ الْمُتَشَابِهِ ^{بِالْمُرَادِ بِهِ الْبَيَانُ}
 اِعْتِقَادُ حَقِيقَةِ الْمُرَادِ بِحَتَّى يَأْتِيَ الْبَيَانُ **فصل** فِيمَا يَتْرِكُ حَقَائِقَ الْاِفَاطِ ^{بِالْمُرَادِ بِهِ الْبَيَانُ}
 وَيَأْتِي بِهَ حَقِيقَةُ الْاِفَاطِ خَمْسَةُ أَنْوَاجٍ أَحَدُهَا دَلَالَةُ الْعَرَفِ ذَلِكَ كَمَا يَنْشَبُ ^{بِالْمُرَادِ بِهِ الْبَيَانُ}
 الْأَحْكَامُ بِأَوَّلِ الْاِفَاطِ أَمَا كَانَ لَدَلَالَةُ الْاِفَاطِ عَلَى الْمَعْنَى لِمُرَادِ الْمُتَكَلِّمِ فَإِذَا ^{بِالْمُرَادِ بِهِ الْبَيَانُ}
 كَانَ الْمَعْنَى مُتَعَارَفًا بَيْنَ النَّاسِ كَانَ ذَلِكَ الْمَعْنَى الْمَتَعَارَفُ دَلِيلًا عَلَى ^{بِالْمُرَادِ بِهِ الْبَيَانُ}
 أَنَّهُ هُوَ الْمُرَادُ بِهِ ظَاهِرًا فَيَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ الْحُكْمُ مِثَالُهُ لَوْ حَلَفَ لَا يَشْتَرِي رَأْسًا ^{بِالْمُرَادِ بِهِ الْبَيَانُ}
 فَهُوَ عَلَى مَا تَعَارَفَهُ النَّاسُ فَلَا يَحْتَجُّ بِرَأْسٍ لِعَصْفُورٍ وَالحَمَامَةِ وَكَذَلِكَ ^{بِالْمُرَادِ بِهِ الْبَيَانُ}
 لَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ بَيْضًا كَانَ ذَلِكَ عَلَى الْمُتَعَارَفِ فَلَا يَحْتَجُّ بِتَنَاوُلِ بَيْضِ ^{بِالْمُرَادِ بِهِ الْبَيَانُ}
 الْعَصْفُورِ وَالْحَمَامَةِ وَبِهَذَا ظَهَرَ أَنَّ بَتْرَكَ الْحَقِيقَةِ لَا يَرْجِعُ إِلَى الْمَصْنُوعِ الْخَاضِعِ لِلْجَوَائِزِ ^{بِالْمُرَادِ بِهِ الْبَيَانُ}
 إِنَّ تَبَيَّنَ بِهِ الْحَقِيقَةُ الْقَاصِرَةُ وَمِثَالُهُ تَقْيِيدُ الْعَامِّ بِالْبَعْضِ وَكَذَلِكَ ^{بِالْمُرَادِ بِهِ الْبَيَانُ}
 لَوْ نَزَّ رَجَاءٌ وَمَشِيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ إِنِّي يُضْرَبُ بِشَوْبِهِ ^{بِالْمُرَادِ بِهِ الْبَيَانُ}

بِحَثِّ مَا
يَبْرُكُ بِهِ الْحَقِيقَةُ وَ
خَمْسَةَ أَنْوَاعٍ

٥٠ خمسة نواع

احسن المحاشي على اصول الشاشي هو التاميم مركب المقدس

قوله على الامر بحكمة الامر على هذا قلنا اذا وكل بشيء المعرفان كان مسافرا
قوله على الطريق فهو على المطبوع او على المتداول كان صاحب منزل فهو على
التي ومن هذا النوع من القوم مثله اذا قال تعالى نعد معي فقال الله
واغذي ينصرف ذلك الى الغداء المدعو اليه حتى لو تغذى بعد ذلك
في منزله معه او مع غيره في ذلك اليوم لا يحسب وكذا اذا قامت المرأة
تريد الخروج فقال الزوج ان خرجت فانت كذا كان الحكم مقصورا
على الحال حتى لو خرجت بعد ذلك لا يحسب وانما من قد تترك الحقيقة
بدلالة محل الكلام بان كان المحل لا يقبل حقيقة اللفظ مثله العقال
الحرة بلفظ البيع والهبة والتمليك الصدقة وقوله لعمري وهو معترف
النسب من غير هذا ابني وكذا اذا قال لعمري وهو كبر سنا من
المولى هذا ابني كان مجازا عن العتق عند ابني حنيفة رضي الله عنه
خلافها لعمري بناء على ما ذكرنا ان المجاز خلف عن الحقيقة في حق اللفظ عند
وفي حق الحكم عندهما فصل في متعلقات النصوص نعتي بها عبارة النعت
واشارته وذلك لانه اقتضاءه قاقا عبارة النص فهو ما سبق الكلام
واجله وأريد به قصدا او اما اشارة النص فهي ما ثبت بنظم النص

الاصول الاول ٢٨ الكتاب

على الامر بحكمة الامر على هذا قلنا اذا وكل بشيء المعرفان كان مسافرا
قوله على الطريق فهو على المطبوع او على المتداول كان صاحب منزل فهو على
التي ومن هذا النوع من القوم مثله اذا قال تعالى نعد معي فقال الله
واغذي ينصرف ذلك الى الغداء المدعو اليه حتى لو تغذى بعد ذلك
في منزله معه او مع غيره في ذلك اليوم لا يحسب وكذا اذا قامت المرأة
تريد الخروج فقال الزوج ان خرجت فانت كذا كان الحكم مقصورا
على الحال حتى لو خرجت بعد ذلك لا يحسب وانما من قد تترك الحقيقة
بدلالة محل الكلام بان كان المحل لا يقبل حقيقة اللفظ مثله العقال
الحرة بلفظ البيع والهبة والتمليك الصدقة وقوله لعمري وهو معترف
النسب من غير هذا ابني وكذا اذا قال لعمري وهو كبر سنا من
المولى هذا ابني كان مجازا عن العتق عند ابني حنيفة رضي الله عنه
خلافها لعمري بناء على ما ذكرنا ان المجاز خلف عن الحقيقة في حق اللفظ عند
وفي حق الحكم عندهما فصل في متعلقات النصوص نعتي بها عبارة النعت
واشارته وذلك لانه اقتضاءه قاقا عبارة النص فهو ما سبق الكلام
واجله وأريد به قصدا او اما اشارة النص فهي ما ثبت بنظم النص

قوله على الامر بحكمة الامر على هذا قلنا اذا وكل بشيء المعرفان كان مسافرا
قوله على الطريق فهو على المطبوع او على المتداول كان صاحب منزل فهو على
التي ومن هذا النوع من القوم مثله اذا قال تعالى نعد معي فقال الله
واغذي ينصرف ذلك الى الغداء المدعو اليه حتى لو تغذى بعد ذلك
في منزله معه او مع غيره في ذلك اليوم لا يحسب وكذا اذا قامت المرأة
تريد الخروج فقال الزوج ان خرجت فانت كذا كان الحكم مقصورا
على الحال حتى لو خرجت بعد ذلك لا يحسب وانما من قد تترك الحقيقة
بدلالة محل الكلام بان كان المحل لا يقبل حقيقة اللفظ مثله العقال
الحرة بلفظ البيع والهبة والتمليك الصدقة وقوله لعمري وهو معترف
النسب من غير هذا ابني وكذا اذا قال لعمري وهو كبر سنا من
المولى هذا ابني كان مجازا عن العتق عند ابني حنيفة رضي الله عنه
خلافها لعمري بناء على ما ذكرنا ان المجاز خلف عن الحقيقة في حق اللفظ عند
وفي حق الحكم عندهما فصل في متعلقات النصوص نعتي بها عبارة النعت
واشارته وذلك لانه اقتضاءه قاقا عبارة النص فهو ما سبق الكلام
واجله وأريد به قصدا او اما اشارة النص فهي ما ثبت بنظم النص

من غير هذا قلنا اذا وكل بشيء المعرفان كان مسافرا
قوله على الطريق فهو على المطبوع او على المتداول كان صاحب منزل فهو على
التي ومن هذا النوع من القوم مثله اذا قال تعالى نعد معي فقال الله
واغذي ينصرف ذلك الى الغداء المدعو اليه حتى لو تغذى بعد ذلك
في منزله معه او مع غيره في ذلك اليوم لا يحسب وكذا اذا قامت المرأة
تريد الخروج فقال الزوج ان خرجت فانت كذا كان الحكم مقصورا
على الحال حتى لو خرجت بعد ذلك لا يحسب وانما من قد تترك الحقيقة
بدلالة محل الكلام بان كان المحل لا يقبل حقيقة اللفظ مثله العقال
الحرة بلفظ البيع والهبة والتمليك الصدقة وقوله لعمري وهو معترف
النسب من غير هذا ابني وكذا اذا قال لعمري وهو كبر سنا من
المولى هذا ابني كان مجازا عن العتق عند ابني حنيفة رضي الله عنه
خلافها لعمري بناء على ما ذكرنا ان المجاز خلف عن الحقيقة في حق اللفظ عند
وفي حق الحكم عندهما فصل في متعلقات النصوص نعتي بها عبارة النعت
واشارته وذلك لانه اقتضاءه قاقا عبارة النص فهو ما سبق الكلام
واجله وأريد به قصدا او اما اشارة النص فهي ما ثبت بنظم النص

بحث
قوله الحقيقة بدلالة محل
الكلام

من غير زيادة وهو غير ظاهر من كل وجه لا يستحق لكلامه لأجله
مثاله في قوله تعالى للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم
الأية فإنه يستحق لبيان استحقاق الغنية فصارتنا في ذلك قد ثبت
فقهم بنظم لنص فكان إشارة إلى أن استيلاء الكافر على مال المسلم
سبب لثبوت الملك للكافر ولو كانت الأموال باقية على ملكهم لثبت
فقهم ويخرج منه الحكم في مسألة الاستيلاء وحكم ثبوت الملك للشركاء
بالشراء منهم وتصرفاته من البيع والهبة والاعتاق وحكم ثبوت
الاستغناء وثبوت الملك للغاربي عجز المالك عن انتزاعه من يده
وتفريغته وكذلك قوله تعالى أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى
قوله تعالى ثم أتموا الصيام إلى الليل فإيهامه مساك في أدنى الصبح يحقق
مع الجنابة لأن من ضرورة حل مباشر إلى الصبح أن يكون الجزء
الأول من النهار مع وجود الجنابة والامسك في ذلك الجزء صوم
أما العبد بتمامه فكان هذا إشارة إلى أن الجنابة لا تنافي الصوم
ولزم من ذلك أن المضضة والاستنشاق لا ينافي بقاء الصوم ويتفرع
منه أن من ذاق شيئاً بقله لم يفسد صومه فإنه لو كان الماء ما لم يجد

بحث
عبارة النص إشارة
وامثلهما

قوله من غير زيادة وهو غير ظاهر من كل وجه لا يستحق لكلامه لأجله
مثاله في قوله تعالى للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم
الأية فإنه يستحق لبيان استحقاق الغنية فصارتنا في ذلك قد ثبت
فقهم بنظم لنص فكان إشارة إلى أن استيلاء الكافر على مال المسلم
سبب لثبوت الملك للكافر ولو كانت الأموال باقية على ملكهم لثبت
فقهم ويخرج منه الحكم في مسألة الاستيلاء وحكم ثبوت الملك للشركاء
بالشراء منهم وتصرفاته من البيع والهبة والاعتاق وحكم ثبوت
الاستغناء وثبوت الملك للغاربي عجز المالك عن انتزاعه من يده
وتفريغته وكذلك قوله تعالى أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى
قوله تعالى ثم أتموا الصيام إلى الليل فإيهامه مساك في أدنى الصبح يحقق
مع الجنابة لأن من ضرورة حل مباشر إلى الصبح أن يكون الجزء
الأول من النهار مع وجود الجنابة والامسك في ذلك الجزء صوم
أما العبد بتمامه فكان هذا إشارة إلى أن الجنابة لا تنافي الصوم
ولزم من ذلك أن المضضة والاستنشاق لا ينافي بقاء الصوم ويتفرع
منه أن من ذاق شيئاً بقله لم يفسد صومه فإنه لو كان الماء ما لم يجد

الأصل الاقل

على تلك العلة قال الامام القاضي ابو يدان قواعداً لتأنيف
 كرامة لا يحرم عليهم تأنيف لا برين وكذلك قلنا في قوله تغنياً بها الذي
 امنوا اذا نودي بالآية ولو فرضنا بيعاً لا يمتنع العاقدان عن السعي
 الى الجمعة بان كانا في سفينة تجرى الى الجامع لا يكره البيع وعلى هذا
 قلنا اذا حلف لا يضرب امرأته فبداً شعرها أو عصاها أو حنظلها يحنث
 كان بوجه الايلاء ولو وجد صوته الضرب ملاً الشعر عند الملاعبة
 الا يلاءم لا يحنث ومن حلف لا يضرب فلا يفسد ببعده مائة يحنث
 لا تعدام معنى الضرب هو لا يلاءم وكذلك لو حلف لا يتكلم فلا يفسد ببعده
 مائة لا يحنث لعدم الافهام باعتبار هذا المعنى يقال اذا حلف لا يأكل
 لحماً فأكلى لحم السمك أو الجراد لا يحنث وتناول لحم الخنزير أو الانسان
 يحنث لان العالم بالسمك يعلم ان الحامل على هذا اليمين انها هو
 الاحتراز عما ينشأ من الدم فيكون الاحتراز عن تناول الدواب
 فيدار الحكم على ذلك فاما المقتضي فهو زيادة على النص لا يتحقق
 معنى النص الا به كان النص اقتضاه ليصح في نفسه معناه
 مثاله في الشرعيات قوله انت طالق فان هذا انعت المرأة

بحث
المقتضى
على النص

الأصل الا قول ٣١ الكتاب
على تلك العلة قال الامام القاضي بريدان قواعداً لتأنيف
كرامة او يحرم عليهم تأنيف لا يبرين وكذلك قلنا في قوله تعالى يا ايها الذين
افئوا اذا نذرى الآية ولو فرضنا بيعاً لا يمتنع العاقدان عن السعي
الى الجمعة بان كانا في سفينة تجرى الى الجامع لا يكره البيع وعلى هذا
قلنا اذا حلف لا يضرب مرأته فمداً شعرها او عضها او ختمها يحنث
كان بوجه الا يلام ولو وجد صوة الضرب مداً الشعر عند الملاعبة
الا يلام لا يحنث ومن حلف لا يضرب فلاناً فضربه بعد موته يحنث
لانعدام معنى الضرب هو لا يلام وكذلك لو حلف لا يتكلم فلاناً فكلمه بعد
موته لا يحنث لعدم الافهام باعتبار هذا المعنى يقال اذا حلف لا يأكل
لحمنا فاكل لحم السمك والجراد لا يحنث وتواكل لحم الخنزير والا انسان
يحنث لان العالم باكل السمك يعلم ان الحامل على هذا اليمين انها هو
الا حذرنا عما ينشأ من الدم فيكون الاحتراز عن تناول الدمويات
فيلزم الحكم على ذلك فاما مقتضى فهو زيادة على النص لا يتحقق
معنى النص الا به كان النص اقضاء ليصح في نفسه معناه
مثاله في الشرعيات قوله انت طالق فان هذا انعتب المرأة

[illegible]

الأصل الأول

والعصيان فيما يرجع الى حق الشرع سبب للعقاب وتحقيقه ان لزوم

الاعتقار انما يكون بقدر ولاية الامر على المخاطب ولهذا اذا وجهت صيغة الامر الى

من لا يرفقه طاعتك أصلاً الا يكون ذلك موجبا لا يتم اذا وجهتها الى من

يُزِفُهُ طَاعَتُكَ مِنَ الْعَبِيدِ لَوْ هُيَ لَا يَتَمَارَأُ مَحَالَةً حَتَّى لَوْ تَوَكَّلْتَ اخْتِيَارًا

ليسحق العقاب عرفا وشرا فعلى هذا عرفنا ان كل من لم يات بما يقبل ولا يرد

الإمبراء ادأب هلا مقرون لله تعالى ملكا وملكاً في كل بسا
 من حيث الحق والقدره الكلا ۱۳

والله اعلم بالصواب

فَإِنْ كَانَ الْإِنْسَانُ عَمَلًا صَالِحًا يُحْيِيهِ اللَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً

فصل في الفعول يقتضيه التكرار والماز قالوا قال طرقت

ام اُتی فطَّقها الوکبا رَمْتَه وَجَّها الوکبا لیسر للو کبا اُن کبا

يُطْلَقُ بِهَا رَأْسُ امْرَأَةٍ أَوَّلُ تَابِيَا وَلَوْ قَالَ نَزَحْنِي امْرَأَةً لَا يَتَنَاوَلُ

هَذَا تَزْوِيجٌ أَمْرٌ بَعْدَ اخْرَاجِي وَلَوْ قَالَ لَعَبْدَهُ تَزَوَّجْ لَوَيْتَنَاهُ

ذَلِكَ الْأَمْرَةُ وَاحِدَةٌ أَوَّلُ الْأَمْرِ بِالْفِعْلِ طَلَبَ تَحْقِيقَ الْفِعْلِ

على سبيل الاختصار فان قوله اضرب مختصراً من قوله افعل

[illegible][illegible][illegible]

يتناول جنس واجب عليه مثله ما يقال إن الواجب في وقت
الظهر هو الظهر فتوجه الأمر لآداء ذلك الواجب بعد انقضاء
الوقت تكسر الواجب في تناول الأمر لك الواجب الآخر
ضرورة تناوله كل الجنس الواجب عليه صوما كان وصلوة كان
تكرار العبادة المتكررة بهذا الطريق لا بطريق الأمر يقتضي تكرار
فصل المأمورية نوعان مطلق عن الوقت مقيد به حكم المطلق
ان يكون الآداء واجبا على التراخي بشرط ان لا يفوت في العمر
على هذا قال محمد في الجامع لو نذر ان يعتكف شهرا له ان يعتكف
أي شهر شاء ولو نذر ان يصوم شهرا له ان يصوم أي شهرا في
الزكاة وصدقة الفطر العشر المذهب المعلوم انه لا يصير
بالتأخير مفرضا فانه لو هلك النصاب سقط الواجب المأثورة
اذا ذهب ماله وصار فقيرا كفر بالصوم وعلى هذا لا يجب قضاء
الصلوة في الاوقات المكروهة لانه لما وجب مطلقا وجب كاملا
فلا يخرج عن العهدة بآداء الناقص فيجوز العصر عند الاحرام
اداء ولا يجوز قضاء وعن الكرخي ان موجب الامر المطلق

بحث
نوع المأمورية مطلق
ومقيد

هذا هو الأصل الأول وهو واجب عليه مثله ما يقال إن الواجب في وقت
الظهر هو الظهر فتوجه الأمر لآداء ذلك الواجب بعد انقضاء
الوقت تكسر الواجب في تناول الأمر لك الواجب الآخر
ضرورة تناوله كل الجنس الواجب عليه صوما كان وصلوة كان
تكرار العبادة المتكررة بهذا الطريق لا بطريق الأمر يقتضي تكرار
فصل المأمورية نوعان مطلق عن الوقت مقيد به حكم المطلق
ان يكون الآداء واجبا على التراخي بشرط ان لا يفوت في العمر
على هذا قال محمد في الجامع لو نذر ان يعتكف شهرا له ان يعتكف
أي شهر شاء ولو نذر ان يصوم شهرا له ان يصوم أي شهرا في
الزكاة وصدقة الفطر العشر المذهب المعلوم انه لا يصير
بالتأخير مفرضا فانه لو هلك النصاب سقط الواجب المأثورة
اذا ذهب ماله وصار فقيرا كفر بالصوم وعلى هذا لا يجب قضاء
الصلوة في الاوقات المكروهة لانه لما وجب مطلقا وجب كاملا
فلا يخرج عن العهدة بآداء الناقص فيجوز العصر عند الاحرام
اداء ولا يجوز قضاء وعن الكرخي ان موجب الامر المطلق

[illegible]

وہو نیز الصوم
بان لا يجوز في وقت
يعوم الجوارح للسلامة
وإذا وقع الدائم في
الوقت فله
فلا بد من ان
ليكون متعارفة
الطلاق للصوم
لا في اصل الصوم
شأن في الصوم
قد حصل من
الصوم في
الصوم الى رمضان
نوبت صوم رمضان
فقط جواب سوال جواب
بجواب

[illegible][illegible]

طلق مفقدا
 كما
 الاصل في المأثور ولا يجب
 تبين عدد ركعات الصلاة ولا تحديد في الاداء
 اتفاقا والسنن وانما يجب التعيين في الترتيب
 لان الظنية وسعت الافعال والتعيين في الترتيب
 يمنع المأثم المكن والحصول محقق شرعية وذا بان
 الى آخر الوقت وان يقع وما روي في المأثم
 لان تسليط الشارع فحتم وجوب الصلوة وجوب
 بابتداء اولها في غير وقتها وقد ثبت في
 تعيينها في غير وقتها في غير وقتها
 من غير وقتها وان تطلقا والعقد في الوقت
 كما روي في ذلك من تطلقا بالفعل مع الشك في
 قوله مع ما روي في الفعل الذي لا يشترط
 ذلك في المأثم والوقت الذي لا يشترط
 الفعل ولا يفضل منه وتقدر فطيل لمجول الوقت
 الفعل كذا في الوقت حتى لو نذر في وقت
 ويقصر في ذلك الوقت في اداءه ولا يلزم
 يجب فيه في ذلك الوقت في اداءه ولا يلزم
 لعدم الوقت وجوبه

الكتاب	٣٨	الأصل الأول
--------	----	-------------

لوجوب على الفور والخلاف معه في الوجوب ولا خلاف في أن
 المسارعة إلى الأيتام مندوب إليها وأما الوقت فنوعان نوع يكون
 الوقت ظراً للفعل حتى لا يشترط استيعاب كل الوقت بالفعل كالصلوة
 ومن حكم هذا النوع أن وجوب الفعل فيه لا ينافي وجوب فعل آخر فيه
 من جنس حتى لو نذر أن يصل كذا وكذا ركعة في وقت الظهر لم يفسد
 ومن حكمه أن وجوب الصلوة فيه لا ينافي صحة صلوة أخرى فيه حتى
 وشغل جميع وقت الظهر لغير الظهر حتى ومن حكمه أنه ينادى بالمأذنة
 إلا بنية معينة لأن غيرهما كان مشروعاً في الوقت يتعين هو بالفعل
 وإن ضاق الوقت لأن اعتبار النية باعتبار المزايم وقد بقيت المراجعة
 عند ضيق الوقت النوع الثاني ما يكون الوقت معياراً له وذلك مثل
 الصوم فإنه يتقيد بالوقت وهو اليوم ومن حكمه أن الشرع إذا عين
 له وقتاً لا يجب غيره في ذلك الوقت لا يحجب أداء غيره فيه حتى
 الصبح المقيم لو وقع أمساكه في رمضان عزاً بخبره عن
 رمضان لا عما نوى إذا اندفع المزايم في الوقت سقط اشتراط التيقيد
 فان ذلك لقطع المزايم ولا يسقط أصل النية لأن الأمساك لا يصدر

[illegible]

[illegible]

الكتاب

21

الأصل الأول

عَلَى مَنْ لَا صَلَوةَ عَلَيْهِ وَلَوْ سَعَى إِلَى الْجُمُعَةِ فَخَيْلُهَا إِلَى مَوْضِعِ آخِرِ
الْمَأْتِلِ وَالنَّفْسَ أَهْلًا ۱۲

قبل قامة الجمعة يجب عليه السعي ثانياً ولو كان معتكفاً في الجامع

يكون السَّعْ سَاقِطًا عَنْكَ لَوْ تَوَضَّأَ فَأَحَثَّ قَبْلَ الدُّعَاءِ الصَّلَاةِ

يجب عليه الوضوء ثانياً ولو كان متوضئاً عند دخول الصلاة لا يجب

عليه تجديد الوضوء والتقريب من هذا النوع الحد والقصاص

والجهد فان الحد حسن بواسطة الزجر عن الجنایة والجهاد

حسن بن أسطة دفع شر الكفرة وأعلى كلمة الحق ولو فرضنا عدم

الواسطة لا يبقى لك ما موابه فانه لو لا الجناية (ويجب الحد لو لا الكفر

المفتى إلى الحرب لا يجب عليه الجهاد فصلا الرأى واجب بحكمه لا صرا

نَوْحَانُ أَدَاءٌ وَقِضَاءٌ فَالْأَدَاءُ عِبَادَةٌ عَنْ تَسْلِيمِ عَيْنِ الرَّاحِبِ إِلَى

مستحقه والقضاء عبارة عن تسليم مثل الواجب إلى مستحقه لا ادعاء

نوعان كامل وقاصر فالكمال مثل دعاء الصلوة في وقتها بالجماعة والطواف

متوضيًّا وتسليم المبيع سلم كما اقتضاء العقد المأمور المشي

وَسَلِّمِ الْغَاصِبَ الْعَيْنَ الْعَصُورَةَ كَمَا غَضِبْنَا وَحَكَمْنَا الَّذِي

ان يُحْكَمْ بِالْخُرُوجِ عَنْ الْعَهْدَةِ بِهِ عَلٰى هَذَا قُلْنَا الْغَاصِبُ إِذَا سَاعَ

بحث

لكون الواجب بالامر

١٦٦

[illegible]

[illegible][illegible]

بجست
الاداء القاصي
وحكمه

الاصول الثمانية عشر
للمولين المولوي محمد
بركت الله عليه

ما مبین یعنی چیست ان عدم العلم آید اما علم صاحب مکان ذکر و العلم علی غایت
 فی وضع السائل یا ان یذکر و ان کان تحقیق و وجوب الیه السائل
 لیس کان نزاد و من وجب دون وجب کان لیه بیان
 الغیا من غیر بیان و وجب الیه و عدم الغیب از غیر بیان
 کان لیه بیان و وجب الیه و عدم الغیب از غیر بیان
 علی السبیل من غیر بیان و وجب الیه و عدم الغیب از غیر بیان
 منقول لا صواب و کما مسمی او یعنی نقطا و غیر معقول
 و غیره و الشک جابر الیه و کما مسمی او یعنی نقطا و غیر معقول
 فی بیانات الحج و اولم یکن
 جابر معقول و غیره
 الادار

۴۴

التشريق فقصاها في غير أيام التشريق لا يكبر لأنه ليس له
التكبير بالجهر شرعاً وقلنا في ترك قراءة الفاتحة والقنوت
والتشهد وتكبيرات العبد إن يجزئ بالسهم ولو طاف طواف
الفرض محدثاً يجزئ ذلك بالدم وهو مثل له شرعاً وعلى هذا
لو أدى زيفاً مكان جيد فهلك عند القابض شئ له على المديون
عند أبي حنيفة لأنه لا مثل لصفة الجدة منفردة حتى يمكن جبرها
بالمثل ولو سلم العبد مباح الدم بخيانة عند الغاصب وعند المانع
بعداً لبيع فإن هلك عند المالك أو المشتري قبل الدفع لزمه الثمن
وبرئ الغاصب باعتبار أصل الاداء وإن قبل بقتل الجناية
استند الهلاك إلى أول سببه فصار كأنه لم يجر جدد الاداء عند أبي
حنيفة والغصوبة إذا هددت حاملاً بفعل عند الغاصب فهانت
بالولادة عند المالك لا يكبر الغاصب عن الضمان عند أبي حنيفة ثم
الأصل في هذا الباب هو الاداء كاملاً كان أو ناقصاً وانما
يؤثر إلى القضاء عند تعذر الاداء ولهذا يتعين المال في
الوديعة والوكالة والغصب ولو ائتم المودع والوكيل والغاصب

بحث
أه القاصرو
حكمه

الاول الاصل الاول
٢٣
الكتاب
التشريق فقطها في غير ايام التشريق لا يكبر لانه ليس له
التكبير بالجهر شرعا وقلنا في ترك قراءة الفاتحة والقنوت
والتشهد وتكبيرات العبد ان يجزى بالسهم ولو طاق طواف
الفرض محدثا يجزى ذلك بالدم وهو مثل له شرعا وعلى هذا
لو ادى زيقا مكان جند فهلك عند القابض شئ له على المديون
عند ابى حنيفة لانه لا مثل لصفة الجدة منفردة حتى يمكن جبرها
بالمثل وتوسل العبد مباح الدم بخيانة عند الغاصب وعند المبيع
بعدا لبيع فان هلك عند المالك والمشتري قبل الدفع لونه الثمن
وبرئ الغاصب باعتبار اصل الاداء وان قيل بقتل الجناية
استند الهلاك الى اول سببه فصار كانه لم يجر جدا الاداء عند ابى
حنيفة والغصوبة اذ اهدت حاملا بفعل عند الغاصب فماتت
بالولادة عند المالك لا يكبر الغاصب عن الضمان عند ابى حنيفة ثم
الاصل في هذا الباب هو الاداء كاملا كان او ناقصا واسما
يصار الى القضاء عند تعدد الاداء ولهذا يتعين المال في
الوديعة والوكالة والغصب ولو اخرج المودع والوكيل والغاصب

[illegible]

بالحق اركن الى العبد
 وتغنى عن الفوت العبد
 فليكن من الغيوب
 ولا يحل له الانتفاع
 الغيبين من يوم
 الغائب اذا لم
 على ما يراه على
 ان الواجب رد العين
 فاشاء ان يرد العين
 جدي فويجب له
 بالكمو مال
 للاساس قال
 لا ينقض اذا
 ونوعيه كالم
 صير
 الساجد اما اذا
 الساجد تنقض
 الساجد تنقض
 كافي بالبرية
 بها وبقيل
 كذا تنقض
 والنسائي
 وتغنى بمبدا
 لغائب اذا
 حق المالك
 الا ترى ان
 وانما تنقض
 فانما تنقض
 فاشاء ان
 ميت اذا
 لا يقال بان
 جليل الغائب
 ان يرد العين
 من الغيوب
 ولا يحل له

الأصل الأول

מח

الكتاب

الأصل الأول
 الكتاب
 ٢٢
 أن يمسك العين ويدفع ما يمانه ليس له ذلك ولو باع شيئاً وسأله
 فظهر به عيب كان المشتري بالخيار بين الأخذ والتترك فيه و
 باعتبار أن الأصل هو الأداء يقول الشافعي الواجب على الغاصب
 رد العين المغصوبة وإن تغيرت في يد الغاصب تغيراً فاحشاً
 ويجب الأرض بسبب النقصان وعلى هذا لو غصب حنطة فطبخها
 أو ساجة فبنى عليها داراً أو شاة فذبحها وشقها أو عنباً فغصرها
 أو حنطة فزرعها ونبت الزرع كان ذلك ملكاً للمالك عنده وقلنا
 جميعها للغاصب يجب عليه رد القيمة ولو غصب فضة فغصرتها
 دراهماً وتبرأ فاحتج بها دنانيراً أو شاة فذبحها لا ينقطع حق
 المالك في ظاهرها ردية وكذلك لو غصب قطناً فغزله أو غز لا
 فسجها لا ينقطع حق المالك في ظاهرها ردية ويفتقر من هذا
 مسألة المضمونات ولذا قال لو ظهر العبد المغصوب بعد ما أخذ
 المالك ضمانه من الغاصب كان العبد ملكاً للمالك والواجب
 على المالك رد ما أخذ من قيمة العبد وأما القضاء فتوعان
 كامل وقاصر فالكامل منه تسليم مثل الواجب صوتاً ومعه كن

[illegible]

[illegible]

الكتاب

24

الأصل الأول

بالتشهاد الباطلة على الطلاق ^{باللغو} وأبقتل منكحة الغير ^{بغير} ولا بالوطي ^{حتى لو وطئ زوجة إنسان لا يضمن للزوج شيئا إلا إذا وطئ ذلك}
 حتى لو وطئ زوجة إنسان لا يضمن للزوج شيئا إلا إذا وطئ ذلك ^{بغير}
 بالمثل مع أنه لا يماثل له صوة ولا محض فيكون مثله له شعرا يجب ^{بغير}
 قضاؤه بالمثل الشعري ونظيره ما قلنا إن الفدية في حق الشيم الفاء ^{بغير}
 مثل المصوم والدابة في القتل خطأ مثل النفس مع أنه لا مشابهة بينهما ^{بغير}
 فصل في انتهى انتهى نوعان انتهى عن الأفعال الحسية كالزنا و

بجھت
تقسیم النہی عن
قسبتین

شُرِبَ الخمر والكدب الظلم والنهي عن التصرفات الشرعية
كالنهي عن الصوم في يوم النحر والصلوة في الاوقات المكرهه
الدم بالالذمين وحكم النوح الاول ان يكون النهي هو عين
ما ورد على النهي فيكون عينه فيما فلا يكون مشروعاً أصلاً وحكم
النوح الثاني ان يكون النهي عنه غير ما اضيف اليه النهي فيكون هو
خسناً بنفسه قبيحاً لغيره ويكون الباشور تركب الحرام لغيره لنفسه
وعلى هذا قال صاحبنا ان النهي عن التصرفات الشرعية يقتضي تحررها
ويؤاد بذلك ان التصرف بعد النهي يبقى مشروعاً كما كان لانه
لو لم يبق مشروعاً كان العبد عاجزاً عن تحصيل المصلحة وحينئذ

۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱
 ۴۸۲
 ۴۸۳
 ۴۸۴
 ۴۸۵
 ۴۸۶
 ۴۸۷
 ۴۸۸
 ۴۸۹
 ۴۹۰
 ۴۹۱
 ۴۹۲
 ۴۹۳
 ۴۹۴
 ۴۹۵
 ۴۹۶
 ۴۹۷
 ۴۹۸
 ۴۹۹

[illegible]

بجنت النہی
عن الافعال الخسيسة
والشرعية

[illegible][illegible]

شهادة ابدان الفاسق من اهل الشهادة فينعقد النكاح بشهادتها
الفاسق لان النهي عن قبول الشهادة بدن الشهادة محال انما يقبل
شهادتهم لفساد في الاداء لعدم الشهادة اصلا وعلى هذا لا يجب
عليهم اللعان لان ذلك اداء الشهادة ولا اداء مع الفسق فصل
في تعريف طريق المارد بالنصوص علم ان معرفة المارد بالنصوص طرقا منها
ان اللفظ اذا كان حقيقة معني ومجازا لا عرفا حقيقة اولى مثال ما قال
علماء نألبنت المخلوقة من ماء الزنا يحرم على الزاني نكاحها وقال شافعي
يحل والصحيح ما قلنا لا يثبت حقيقة فتدخل تحت قوله تعالى حرمت
عليكم ما كنتم تبتغون ويفرغ منه الاحكام على المذنبين من حل لوطي
ووجب لهم من يوم النفقة وجريان التوارث وولاية المنع عن الخروج
والبروز ومنها ان احدا لم يلزم اذا وجب تخصيصا في النص دون الآخر
فالحمل على ما لا يستلزم التخصيص اولى مثاله في قوله تعالى اكلوا مما
ارزقوا فالاملاسة لو حلت على الوقاع كان النص معمولا به في جميع صور
وجوه ولو حلت على المس باليد كان النص مخصوصا به في كثير من
الصور فان مثل لحارم والطفلة الصغيرة جدا غير ناقض للوضوء

بحث
طريق معرفة المارد
بالنصوص

قوله ان الفاسق من اهل الشهادة فينعقد النكاح بشهادتها
الفاسق لان النهي عن قبول الشهادة بدن الشهادة محال انما يقبل
شهادتهم لفساد في الاداء لعدم الشهادة اصلا وعلى هذا لا يجب
عليهم اللعان لان ذلك اداء الشهادة ولا اداء مع الفسق فصل
في تعريف طريق المارد بالنصوص علم ان معرفة المارد بالنصوص طرقا منها
ان اللفظ اذا كان حقيقة معني ومجازا لا عرفا حقيقة اولى مثال ما قال
علماء نألبنت المخلوقة من ماء الزنا يحرم على الزاني نكاحها وقال شافعي
يحل والصحيح ما قلنا لا يثبت حقيقة فتدخل تحت قوله تعالى حرمت
عليكم ما كنتم تبتغون ويفرغ منه الاحكام على المذنبين من حل لوطي
ووجب لهم من يوم النفقة وجريان التوارث وولاية المنع عن الخروج
والبروز ومنها ان احدا لم يلزم اذا وجب تخصيصا في النص دون الآخر
فالحمل على ما لا يستلزم التخصيص اولى مثاله في قوله تعالى اكلوا مما
ارزقوا فالاملاسة لو حلت على الوقاع كان النص معمولا به في جميع صور
وجوه ولو حلت على المس باليد كان النص مخصوصا به في كثير من
الصور فان مثل لحارم والطفلة الصغيرة جدا غير ناقض للوضوء

[illegible]

الأصل الأول

Δ.

الكتاب

في صحيح قول الشافعي ويتفرع منه الأحكام على المذهبين من إباحة
 الصلوة ومشي المصنف ودخول المسجد صحة لإمامة وكروم التيميم
 عند عدم الماء وتذكير الس في أثناء الصلوة ومنها أن النصف إذا
 انتهى عدم وجوب الماء لتمامه وتجرده

قَرَأَ بَقْرَاءَ تَيْنِ أَوْ رَوَى بِرَوَاتَيْنِ كَانَ الْعَمَلُ بِهِ عَلَى جِهَةٍ يَكُونُ عَمَلًا

بالوحين اولى مثاله في قوله تعالى اذ جعلكم قوياً بالنصب عطف

على المصنوع عطفاً على المسح فحملت قراءة النقص على حالة

الحقف وفروءة النصب على حالة عدم الحقف وباعتبار هذا المعنى
ملت ١١

قَوِيٌّ بِالشَّدِيدِ التَّخَفُّفُ فِعْلًا بِقِيَامِ التَّخَفُّفِ فَإِذَا كَانَ أَرَامَهَا

عشرة وثقله التشديد فيما اذا كان ايامها دون العشرة ^{على سائر الاعمال} وعلى هذا

قال أصحابنا إذا انقطع دم الحيض لا قل من عشرة أيام لم يجز وظن

لِحَاظِ حَقِّ تَغْتَسِلُ لَأَنَّ كَمَالَ الطَّهَارَةِ يَثْبُتُ بِالْاِغْتِسَالِ وَلَوْ انْقَطَعَ

دُمُهَا الْعَشْرَةُ أَيَا مَجَازُ وَطُفْئُهَا قَبْلَ الْغُسْلِ لِأَنَّ مُطْلَقَ الطَّهَارَةِ تَبَتُّ

بأنقطع الدم ولهذا قلنا إذا انقطع دم الحيض عشرة أيام في آخر وقت الصلاة

لَزِمَهَا فَرِيضَةُ الْوَقْتِ وَلَنْ لَوْ يَتَّقِي مِنَ الْوَقْتِ مَقْدَارًا تَغْتَسِلُ فِيهِ

[illegible]

الماء يطيبه بمكان ١٣
الارجل من بين الارجلين
الارجل من بين الارجلين
الارجل من بين الارجلين

تفصيل العصبين المذكورين في كتابنا
على ما دون الان العصبين المذكورين
والا ما دون الان العصبين المذكورين
والا ما دون الان العصبين المذكورين

[illegible]

الفرقة انما يستلزمها التحذير كما في قوله تعالى ولا يزال المؤمن يمشي وهو يلحظ جهنم وكان قد زال الحيف بقرعة قطع العلم بشدة تنزلها الفرقة ١٢ احسن المحامشي على اصول الشاشي

الكتاب

ولو انقطع دمها لاقل من عشرة ايام في اخر وقت الصلوة ان يقضي
الوقت مقدار ما تغتسل فيه وتحرم للصلوة لانها الفريضة والا فلا
نخذ كثر طرقا من التمسكات للضعيفة ليكون ذلك تنبيها على موضع
الخلل في هذا النوع فمنها ان التمسك بما روي عن النبي صلى الله عليه
وسلم انه قال فلم يتوضأ لاثبات ان القى غير ناقض ضعيف لان لا تن
يبدل على ان القى لا يوجب الوضوء في الحال ولا خلاف فيه انما الخلاف
في كونه ناقضا وكذلك التمسك بقوله تعالى حرمت عليكم الميتة
لا ثبات فساد الماء بموت لذباب ضعيف لان النص ثبت حرمة الميتة
والخلاف فيه وانما الخلاف في فساد الماء وكذلك التمسك بقوله عليه السلام
حجته لو اقرضه قوا غيبليه بالماء لا ثبات ان الخل لا يزيل النجس
ضعيف لان الخبر يقتضي وجوب غسل الدم بالماء فيتقيد بحال وجود
الدم على الخل ولا خلاف فيه وانما الخلاف في طهارة المحل بعد ازالة
الدم بالخل وكذلك التمسك بقوله عليه السلام في اربعين ساعة
ساعة لا ثبات عدم جواز دفع القيمة ضعيف لان مقتضى وجوب الشا
ولا خلاف فيه وانما الخلاف في سقوط الواجب باداء القيمة وكذلك

ببحث
طريق معرفة المراد
بالنصوص

[illegible]

هذا هو الكتاب الاول من كتاب التمسك بقوله تعالى واتموا الحج والعمرة لله لاني اثبتت وجوبها لعمري اني انزلها
في هذه الايام فان لم تفعلوا فاعلموا ان الله قد جعل في هذا آية لمن يتق الله ويحفظ حدوده
ولا يخالف فيه وانما الخلاف في وجوبها ابتداء وكذلك التمسك بقوله
عليه السلام لا تبمعوا لدهم بالدهنين لا الصالح بالصابون لاني اثبتت
ان البيع الفاسد لا يفيد الملك ضعيف لان النص يقتضيه تحريم البيع
الفاسد ولا خلاف فيه انما الخلاف في ثبوت الملك عدمه كذلك
اتمسك بقوله عليه السلام لا تصوموا في هذه الايام فانها ايام اكل
وشرب ويعال لاني اثبتت ان النذر بصوم يوم الفصح لا يصح ضعيف
لان النص يقتضي حرمة الفعل لا خلاف في كونه حراما وانما الخلاف
في فائدة الاحكام مع كونه حراما وحرمة الفعل لا تنافي في ترتيب الاحكام
فان لا ب لولا استولد جارية ابنه يكون حراما وينتبت بملك الملك لا ب
ولنخرج شاة بسكين مقصوبة يكون حراما ويحل المذبح ولو غسل
الثوب لخص بماء مقصوب يكون حراما ويظهر به الثوب ولو طي
امراة في حالة الحيض يكون حراما وينتبت به احصان الواطئ وينتبت
الحل للزوج الاول فصل في تقرير حروف المعاني والجمع

الاصل الاول ٥٢ الكتاب

اتمسك بقوله تعالى واتموا الحج والعمرة لله لاني اثبتت وجوبها لعمري اني انزلها
في هذه الايام فان لم تفعلوا فاعلموا ان الله قد جعل في هذا آية لمن يتق الله ويحفظ حدوده
ولا يخالف فيه وانما الخلاف في وجوبها ابتداء وكذلك التمسك بقوله
عليه السلام لا تبمعوا لدهم بالدهنين لا الصالح بالصابون لاني اثبتت
ان البيع الفاسد لا يفيد الملك ضعيف لان النص يقتضيه تحريم البيع
الفاسد ولا خلاف فيه انما الخلاف في ثبوت الملك عدمه كذلك
اتمسك بقوله عليه السلام لا تصوموا في هذه الايام فانها ايام اكل
وشرب ويعال لاني اثبتت ان النذر بصوم يوم الفصح لا يصح ضعيف
لان النص يقتضي حرمة الفعل لا خلاف في كونه حراما وانما الخلاف
في فائدة الاحكام مع كونه حراما وحرمة الفعل لا تنافي في ترتيب الاحكام
فان لا ب لولا استولد جارية ابنه يكون حراما وينتبت بملك الملك لا ب
ولنخرج شاة بسكين مقصوبة يكون حراما ويحل المذبح ولو غسل
الثوب لخص بماء مقصوب يكون حراما ويظهر به الثوب ولو طي
امراة في حالة الحيض يكون حراما وينتبت به احصان الواطئ وينتبت
الحل للزوج الاول فصل في تقرير حروف المعاني والجمع

هذا هو الكتاب الاول من كتاب التمسك بقوله تعالى واتموا الحج والعمرة لله لاني اثبتت وجوبها لعمري اني انزلها
في هذه الايام فان لم تفعلوا فاعلموا ان الله قد جعل في هذا آية لمن يتق الله ويحفظ حدوده
ولا يخالف فيه وانما الخلاف في وجوبها ابتداء وكذلك التمسك بقوله
عليه السلام لا تبمعوا لدهم بالدهنين لا الصالح بالصابون لاني اثبتت
ان البيع الفاسد لا يفيد الملك ضعيف لان النص يقتضيه تحريم البيع
الفاسد ولا خلاف فيه انما الخلاف في ثبوت الملك عدمه كذلك
اتمسك بقوله عليه السلام لا تصوموا في هذه الايام فانها ايام اكل
وشرب ويعال لاني اثبتت ان النذر بصوم يوم الفصح لا يصح ضعيف
لان النص يقتضي حرمة الفعل لا خلاف في كونه حراما وانما الخلاف
في فائدة الاحكام مع كونه حراما وحرمة الفعل لا تنافي في ترتيب الاحكام
فان لا ب لولا استولد جارية ابنه يكون حراما وينتبت بملك الملك لا ب
ولنخرج شاة بسكين مقصوبة يكون حراما ويحل المذبح ولو غسل
الثوب لخص بماء مقصوب يكون حراما ويظهر به الثوب ولو طي
امراة في حالة الحيض يكون حراما وينتبت به احصان الواطئ وينتبت
الحل للزوج الاول فصل في تقرير حروف المعاني والجمع

بحث
التمسك بالضعيفة
الفاسدة
هذا هو الكتاب الاول من كتاب التمسك بقوله تعالى واتموا الحج والعمرة لله لاني اثبتت وجوبها لعمري اني انزلها
في هذه الايام فان لم تفعلوا فاعلموا ان الله قد جعل في هذا آية لمن يتق الله ويحفظ حدوده
ولا يخالف فيه وانما الخلاف في وجوبها ابتداء وكذلك التمسك بقوله
عليه السلام لا تبمعوا لدهم بالدهنين لا الصالح بالصابون لاني اثبتت
ان البيع الفاسد لا يفيد الملك ضعيف لان النص يقتضيه تحريم البيع
الفاسد ولا خلاف فيه انما الخلاف في ثبوت الملك عدمه كذلك
اتمسك بقوله عليه السلام لا تصوموا في هذه الايام فانها ايام اكل
وشرب ويعال لاني اثبتت ان النذر بصوم يوم الفصح لا يصح ضعيف
لان النص يقتضي حرمة الفعل لا خلاف في كونه حراما وانما الخلاف
في فائدة الاحكام مع كونه حراما وحرمة الفعل لا تنافي في ترتيب الاحكام
فان لا ب لولا استولد جارية ابنه يكون حراما وينتبت بملك الملك لا ب
ولنخرج شاة بسكين مقصوبة يكون حراما ويحل المذبح ولو غسل
الثوب لخص بماء مقصوب يكون حراما ويظهر به الثوب ولو طي
امراة في حالة الحيض يكون حراما وينتبت به احصان الواطئ وينتبت
الحل للزوج الاول فصل في تقرير حروف المعاني والجمع

الطلاق وقيل إن الشافعي جعله للترتيب على هذا وجبه للترتيب
في باب الوضوء قال علماء ناه إذا قال لا امرأته ان كلفت زيد وكلم
فانت طالق فكلفت عمر ثم زيداً طلقت ولا يشترط فيه معنى للترتيب
المقارنة ولو قال ان دخلت هذه الدار وهذه الدار فانت طالق
فدخلت الثانية ثم دخلت الاولى طلقت قال محمد اذا قال ان
دخلت الدار وانت طالق في الحال لو اقضى لك ترتيباً للترتيب
الطلاق به على الدخول ويكون ذلك تعليقاً لا تخييراً وقد يكون الواو
لحال فيجمع بين الحال ذي الحال وحينئذ تصيد على الشرط مثله ما
قال في الماذون اذا قال لعبد ادلى الفأوانت حتى يكون الاداء شئاً من
وقال محمد في الستير الكبير اذا قال لامام للكفار افعلوا الباب فانت
لا يامنون بدن الفقه ولو قال للحربي انزل وانت امين لا يامنون
النزول وانما تحمل الواو على الحال بطريق المجاز فلا من احتمال اللفظ
ذلك قيام الدلالة على ثبوته كما في قول لولي لعبد ادلى الفأوانت
حتى فان الحرية يتحقق حال الاداء وقامت الدلالة على ذلك فان
الولي لا يستوجب على عبد ما لا مع قيام الوقي فيه قدح التعليق

تقرير حروف المعاني

الطلاق وقيل إن الشافعي جعله للترتيب على هذا وجبه للترتيب
في باب الوضوء قال علماء ناه إذا قال لا امرأته ان كلفت زيد وكلم
فانت طالق فكلفت عمر ثم زيداً طلقت ولا يشترط فيه معنى للترتيب
المقارنة ولو قال ان دخلت هذه الدار وهذه الدار فانت طالق
فدخلت الثانية ثم دخلت الاولى طلقت قال محمد اذا قال ان
دخلت الدار وانت طالق في الحال لو اقضى لك ترتيباً للترتيب
الطلاق به على الدخول ويكون ذلك تعليقاً لا تخييراً وقد يكون الواو
لحال فيجمع بين الحال ذي الحال وحينئذ تصيد على الشرط مثله ما
قال في الماذون اذا قال لعبد ادلى الفأوانت حتى يكون الاداء شئاً من
وقال محمد في الستير الكبير اذا قال لامام للكفار افعلوا الباب فانت
لا يامنون بدن الفقه ولو قال للحربي انزل وانت امين لا يامنون
النزول وانما تحمل الواو على الحال بطريق المجاز فلا من احتمال اللفظ
ذلك قيام الدلالة على ثبوته كما في قول لولي لعبد ادلى الفأوانت
حتى فان الحرية يتحقق حال الاداء وقامت الدلالة على ذلك فان
الولي لا يستوجب على عبد ما لا مع قيام الوقي فيه قدح التعليق

الطلاق وقيل إن الشافعي جعله للترتيب على هذا وجبه للترتيب
في باب الوضوء قال علماء ناه إذا قال لا امرأته ان كلفت زيد وكلم
فانت طالق فكلفت عمر ثم زيداً طلقت ولا يشترط فيه معنى للترتيب
المقارنة ولو قال ان دخلت هذه الدار وهذه الدار فانت طالق
فدخلت الثانية ثم دخلت الاولى طلقت قال محمد اذا قال ان
دخلت الدار وانت طالق في الحال لو اقضى لك ترتيباً للترتيب
الطلاق به على الدخول ويكون ذلك تعليقاً لا تخييراً وقد يكون الواو
لحال فيجمع بين الحال ذي الحال وحينئذ تصيد على الشرط مثله ما
قال في الماذون اذا قال لعبد ادلى الفأوانت حتى يكون الاداء شئاً من
وقال محمد في الستير الكبير اذا قال لامام للكفار افعلوا الباب فانت
لا يامنون بدن الفقه ولو قال للحربي انزل وانت امين لا يامنون
النزول وانما تحمل الواو على الحال بطريق المجاز فلا من احتمال اللفظ
ذلك قيام الدلالة على ثبوته كما في قول لولي لعبد ادلى الفأوانت
حتى فان الحرية يتحقق حال الاداء وقامت الدلالة على ذلك فان
الولي لا يستوجب على عبد ما لا مع قيام الوقي فيه قدح التعليق

فقال صاحب التوبة قطعه قطعه فاذا هو لا يكفيه كان الخياط
ضامنا لانه امره بالقطع عقيبا لكفاية بخلاف ما لو قال قطعه
او اقطع قطعه فقطه فانه لا يكون الحيا طضا منا وتو قال يعت منك
هذا التوب بعشوة فاقطعه فقطه ولم يقل شيئا كان البيع تافا وتو
قال ان دخلت هذه الدار فهداه الدار فانت طالق فالشرط دخول
الثانية عقيب دخول الاولى متصلا حتى لو دخلت الثانية او لا او
اخرى لكنه بعد مدة لا يقع الطلاق وقد يكون الفاء لبيان العلة
مثاله اذا قال لعبد اذ الى الف فانت حر كان العبد حرا في الحال
وان لم يحر شيئا وتو قال لخص بي انزل فانت امين كان امنا وان
لم ينزل وفي الجامع ما اذا قال مرا اتي بيدك فطلقها فطلقها في
المجلس طلقت تطلقه بائنة ولا يكون الثاني تو كيلا بطلاق غير
الا وتو فصار كانه قال طلقها بسبب ان امرها بيدك وتو قال طلقها
فجعلت امرها بيدك فطلقها في مجلس طلقت تطلقه رجعية
ولو قال طلقها وجعلت امرها بيدك وطلقها في المجلس طلقت تطلقين
وكذلك لو قال طلقها وابنتها وابنتها وطلقها فطلقها في المجلس وقعت

بحسن الفاء
قد تستعمل لبيان
العلية

قوله كان الخياط
الاولى ان لا يكون
الطلاق لان الفاء
في قوله فاقطعه
فقطه فانه لا يكون
الحيا طضا منا وتو
قال يعت منك هذا
التوب بعشوة فاقطعه
فقطه ولم يقل شيئا
كان البيع تافا وتو
قال ان دخلت هذه
الدار فهداه الدار
فانت طالق فالشرط
دخول الثانية عقيب
دخول الاولى متصلا
حتى لو دخلت الثانية
او لا او اخرى لكنه
بعد مدة لا يقع
الطلاق وقد يكون
الفاء لبيان العلة
مثاله اذا قال لعبد
اذ الى الف فانت حر
كان العبد حرا في
الحال وان لم يحر
شيئا وتو قال لخص
بي انزل فانت امين
كان امنا وان لم
ينزل وفي الجامع
ما اذا قال مرا اتي
بيدك فطلقها
فطلقها في المجلس
طلقت تطلقه
بائنة ولا يكون
الثاني تو كيلا
بطلاق غير الا
وتو فصار كانه
قال طلقها بسبب
ان امرها بيدك
وتو قال طلقها
فجعلت امرها
بيدك فطلقها
في مجلس طلقت
تطلقه رجعية
ولو قال طلقها
وجعلت امرها
بيدك وطلقها
في المجلس طلقت
تطلقين وكذلك
لو قال طلقها
وابنتها وابنتها
وطلقها فطلقها
في المجلس وقعت

في الخبر دون الانشاء فامكن تصحيح اللفظ بتدراك الخط
 في الاقرون الطلاق حتى لو كان الطلاق بطريق لاخبار قال
 كنت طلقك امس واحدة او بل شتين يقع ثنتان لمذكرنا فصل
 لكن لا يستدل ان بعدا لنفي فيكون موجبة اثبات ما بعد فاقا نفى
 ما قبله فثبت بدليله العطف بهذه الكلمة انما يتحقق عن ثبات
 الكلام فان كان الكلام متسقا يتعلق النفي بالاثبات الذي بعده
 فهو مستأنف مثله ما ذكره محمد في الجامع اذا قال لغلان علي الف
 قرض فقال فلان لا ولكنه غصب لزمه المال لان الكلام متسق
 فظهر ان النفي كان في السبب دون نفس المال لذلك لو قال لغلا
 علي الف من ثمن هذه الجارية فقال فلان لا الجارية جارتك ولكن
 لي عليك الف يلزمه المال فظهر ان النفي كان في السبب لا في اصل المال
 ولو كان في يد عبد فقال هذا لغلا فقال فلان ما كان في يدي
 لغلا فان فصل الكلام كان العبد للمقر الثاني لان النفي يتعلق
 بالاثبات ان فصل كان العبد للمقر الاول فيكون قوله لمقر له ردا
 لا اقراره لان امانة تزوجت نفسها بغلاذن من لاها بمائة درهم
 يكون العبد الموقوف له بدل المقر الاول لان له نفسه

في الخبر دون الانشاء فامكن تصحيح اللفظ بتدراك الخط
 في الاقرون الطلاق حتى لو كان الطلاق بطريق لاخبار قال
 كنت طلقك امس واحدة او بل شتين يقع ثنتان لمذكرنا فصل
 لكن لا يستدل ان بعدا لنفي فيكون موجبة اثبات ما بعد فاقا نفى
 ما قبله فثبت بدليله العطف بهذه الكلمة انما يتحقق عن ثبات
 الكلام فان كان الكلام متسقا يتعلق النفي بالاثبات الذي بعده
 فهو مستأنف مثله ما ذكره محمد في الجامع اذا قال لغلان علي الف
 قرض فقال فلان لا ولكنه غصب لزمه المال لان الكلام متسق
 فظهر ان النفي كان في السبب دون نفس المال لذلك لو قال لغلا
 علي الف من ثمن هذه الجارية فقال فلان لا الجارية جارتك ولكن
 لي عليك الف يلزمه المال فظهر ان النفي كان في السبب لا في اصل المال
 ولو كان في يد عبد فقال هذا لغلا فقال فلان ما كان في يدي
 لغلا فان فصل الكلام كان العبد للمقر الثاني لان النفي يتعلق
 بالاثبات ان فصل كان العبد للمقر الاول فيكون قوله لمقر له ردا
 لا اقراره لان امانة تزوجت نفسها بغلاذن من لاها بمائة درهم
 يكون العبد الموقوف له بدل المقر الاول لان له نفسه

في الخبر دون الانشاء فامكن تصحيح اللفظ بتدراك الخط
 في الاقرون الطلاق حتى لو كان الطلاق بطريق لاخبار قال
 كنت طلقك امس واحدة او بل شتين يقع ثنتان لمذكرنا فصل
 لكن لا يستدل ان بعدا لنفي فيكون موجبة اثبات ما بعد فاقا نفى
 ما قبله فثبت بدليله العطف بهذه الكلمة انما يتحقق عن ثبات
 الكلام فان كان الكلام متسقا يتعلق النفي بالاثبات الذي بعده
 فهو مستأنف مثله ما ذكره محمد في الجامع اذا قال لغلان علي الف
 قرض فقال فلان لا ولكنه غصب لزمه المال لان الكلام متسق
 فظهر ان النفي كان في السبب دون نفس المال لذلك لو قال لغلا
 علي الف من ثمن هذه الجارية فقال فلان لا الجارية جارتك ولكن
 لي عليك الف يلزمه المال فظهر ان النفي كان في السبب لا في اصل المال
 ولو كان في يد عبد فقال هذا لغلا فقال فلان ما كان في يدي
 لغلا فان فصل الكلام كان العبد للمقر الثاني لان النفي يتعلق
 بالاثبات ان فصل كان العبد للمقر الاول فيكون قوله لمقر له ردا
 لا اقراره لان امانة تزوجت نفسها بغلاذن من لاها بمائة درهم
 يكون العبد الموقوف له بدل المقر الاول لان له نفسه

في الخبر دون الانشاء فامكن تصحيح اللفظ بتدراك الخط
 في الاقرون الطلاق حتى لو كان الطلاق بطريق لاخبار قال
 كنت طلقك امس واحدة او بل شتين يقع ثنتان لمذكرنا فصل
 لكن لا يستدل ان بعدا لنفي فيكون موجبة اثبات ما بعد فاقا نفى
 ما قبله فثبت بدليله العطف بهذه الكلمة انما يتحقق عن ثبات
 الكلام فان كان الكلام متسقا يتعلق النفي بالاثبات الذي بعده
 فهو مستأنف مثله ما ذكره محمد في الجامع اذا قال لغلان علي الف
 قرض فقال فلان لا ولكنه غصب لزمه المال لان الكلام متسق
 فظهر ان النفي كان في السبب دون نفس المال لذلك لو قال لغلا
 علي الف من ثمن هذه الجارية فقال فلان لا الجارية جارتك ولكن
 لي عليك الف يلزمه المال فظهر ان النفي كان في السبب لا في اصل المال
 ولو كان في يد عبد فقال هذا لغلا فقال فلان ما كان في يدي
 لغلا فان فصل الكلام كان العبد للمقر الثاني لان النفي يتعلق
 بالاثبات ان فصل كان العبد للمقر الاول فيكون قوله لمقر له ردا
 لا اقراره لان امانة تزوجت نفسها بغلاذن من لاها بمائة درهم
 يكون العبد الموقوف له بدل المقر الاول لان له نفسه

نقال المولى أجاز العقد بمائة درهم ولكن أجيرة بمائة وخمسين بطل
العقد لأن الكلام غير متسق فان في الإجازة وأتباعها بعينها لا يتحقق
فكان قوله لكن أجيرة أثباته بعد العقد وكذلك لو قال لا أجيرة
ولكن أجيرة أن زدتني خمسين على المائة يكون تسعاً للتكامل بعد
احتمال البيان لأن من شرطه الاتساق والاتساق فصل الثنائي
أحد المذكرين ولهذا لو قال هذا جزاء هذا كان بمنزلة قوله أحدهما
حتى كان له ولاية البيان وقال وكلت ببيع هذا العبد هذا
أو هذا كان الوكيل أحدهما ويباح البيع لكل واحد منهما ولو باع
أحد هاتهما عاد العبد إلى ملك المولى لا يكون إلا خزان يبيعه ولو
قال لثلث نسوة له هذه طائق وهذه ولهذا طلقت أحدهما ولين
وطلقت الثانية في الحال لا نعطفها على المطلقة منها ويكون الخيار
للزوج في بيان المطلقة منها بمنزلة ما قال أحدكما طائق وهذه
وعلى هذا قال من أراد أن قال لا أكلّم هذا وهذا كان بمنزلة
قوله لا أكلّم أحدهما وهذا إذا لم يكتّم أحدهما ولكن
والتأثت وعندنا لو أكلّم الأول وحده يحنث وتوكلّم أحدهما
والمكلم

قوله لا أكلّم هذا وهذا...
ان الاتساق في الكلام...
قوله لا أكلّم هذا وهذا...
ان الاتساق في الكلام...
قوله لا أكلّم هذا وهذا...
ان الاتساق في الكلام...

قوله لا أكلّم هذا وهذا...
ان الاتساق في الكلام...
قوله لا أكلّم هذا وهذا...
ان الاتساق في الكلام...
قوله لا أكلّم هذا وهذا...
ان الاتساق في الكلام...

بحث
عن أومتنا ولا لعله
المذكرين

قوله لا أكلّم هذا وهذا...
ان الاتساق في الكلام...
قوله لا أكلّم هذا وهذا...
ان الاتساق في الكلام...
قوله لا أكلّم هذا وهذا...
ان الاتساق في الكلام...

لا يَحْتَسِبُ مَالَهُمْ يَكْفِيَهُمَا وَلَوْ قَالَتْ يَنْفَعُ هَذَا الْعِبَادَ وَهَذَا كَانَ لَهُنَّ لَيْسَ بِشَيْءٍ
 احَدُهُمَا اَيُّهَا شَاءَ وَلَوْ دَخَلَ فِي الْهَرَبِ اَنْ تَزَوَّجَهَا عَلَى هَذَا اَوْ عَلَى
 هَذَا يَحْكُمُ مَهْرُ الْمَثَلِ عِنْدَ ابِي حَنِيفَةَ اِنْ لَفْظُ يَتَنَاوَلُ احَدَهُمَا اَوْ اَيُّهَا
 الْاَصْلُ مَهْرُ مَثَلٍ فَيَتَزَوَّجُ بِاَيِّمَا حَتَّى عَلَى هَذَا قُلْنَا الشَّهْدُ لَيْسَ بِرَكْنٍ
 فِي الصَّلَاةِ اِنْ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ اِذَا قُلْتَ هَذَا وَضَعْتَ هَذَا فَقَدْ قُمْتَ
 صَلَوَتُكَ عَلَى اِتِّمَامِ بِأَحَدِهِمَا فَلَا يَشْتَرُطُ كُلُّ أَحَدِهِمَا وَقَدْ شَرِطَ
 التَّفَعُّلُ بِالْإِتِّفَاقِ فَلَا يَشْتَرُطُ قِرَاءَةَ الشَّهَادَةِ ثُمَّ هَذِهِ الْكَلِمَةُ فِي مَقَامِ
 النِّقَاحِ يَجِبُ نَفْيُ كُلِّ أَحَدٍ مِنَ الْمَذْكُورَيْنِ حَتَّى لَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا هَذَا اَوْ
 هَذَا يَحْتَسِبُ اِنْ كَلَّمَ أَحَدَهُمَا فِي الْإِنْبَاتِ يَتَنَاوَلُ أَحَدَهُمَا مَعَ صَفَةِ تَحْيِيرِ
 كَقَوْلِهِ هَذَا اَوْ ذَلِكَ وَمِنْ صَفَةِ التَّحْيِيرِ عَمُّ الْإِبَاحَةِ قَالَ
 اللَّهُ تَعَالَى فَكُفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تَطْعَمُونَ
 أَهْلِيكُمْ أَوْ كَسْوَتُهُمْ أَوْ تُخْرِجُوهُمْ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ أَوْ بِمَعْنَى خُفِّ
 قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ قَبْلَ مَعْنَاهُ
 حَتَّى يَتُوبَ عَلَيْهِمْ قَالَ أَحْسَنُ بَنَاءٍ لَوْ قَالَ لَا أَدْخُلُ هَذَا الدَّارَ أَوْ دَخَلْتُ
 هَذِهِ الدَّارَ يَكُونُ أَوْ بِمَعْنَى حَتَّى لَوْ دَخَلَ الْأَوَّلَى أَوْ لَا حَسِبْتُ وَلَوْ دَخَلَ

٤٠
 الْأَصْلُ الْأَوَّلُ
 الْكِتَابُ

لا يَحْتَسِبُ مَالَهُمْ يَكْفِيَهُمَا وَلَوْ قَالَتْ يَنْفَعُ هَذَا الْعِبَادَ وَهَذَا كَانَ لَهُنَّ لَيْسَ بِشَيْءٍ
 احَدُهُمَا اَيُّهَا شَاءَ وَلَوْ دَخَلَ فِي الْهَرَبِ اَنْ تَزَوَّجَهَا عَلَى هَذَا اَوْ عَلَى
 هَذَا يَحْكُمُ مَهْرُ الْمَثَلِ عِنْدَ ابِي حَنِيفَةَ اِنْ لَفْظُ يَتَنَاوَلُ احَدَهُمَا اَوْ اَيُّهَا
 الْاَصْلُ مَهْرُ مَثَلٍ فَيَتَزَوَّجُ بِاَيِّمَا حَتَّى عَلَى هَذَا قُلْنَا الشَّهْدُ لَيْسَ بِرَكْنٍ
 فِي الصَّلَاةِ اِنْ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ اِذَا قُلْتَ هَذَا وَضَعْتَ هَذَا فَقَدْ قُمْتَ
 صَلَوَتُكَ عَلَى اِتِّمَامِ بِأَحَدِهِمَا فَلَا يَشْتَرُطُ كُلُّ أَحَدِهِمَا وَقَدْ شَرِطَ
 التَّفَعُّلُ بِالْإِتِّفَاقِ فَلَا يَشْتَرُطُ قِرَاءَةَ الشَّهَادَةِ ثُمَّ هَذِهِ الْكَلِمَةُ فِي مَقَامِ
 النِّقَاحِ يَجِبُ نَفْيُ كُلِّ أَحَدٍ مِنَ الْمَذْكُورَيْنِ حَتَّى لَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا هَذَا اَوْ
 هَذَا يَحْتَسِبُ اِنْ كَلَّمَ أَحَدَهُمَا فِي الْإِنْبَاتِ يَتَنَاوَلُ أَحَدَهُمَا مَعَ صَفَةِ تَحْيِيرِ
 كَقَوْلِهِ هَذَا اَوْ ذَلِكَ وَمِنْ صَفَةِ التَّحْيِيرِ عَمُّ الْإِبَاحَةِ قَالَ
 اللَّهُ تَعَالَى فَكُفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تَطْعَمُونَ
 أَهْلِيكُمْ أَوْ كَسْوَتُهُمْ أَوْ تُخْرِجُوهُمْ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ أَوْ بِمَعْنَى خُفِّ
 قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ قَبْلَ مَعْنَاهُ
 حَتَّى يَتُوبَ عَلَيْهِمْ قَالَ أَحْسَنُ بَنَاءٍ لَوْ قَالَ لَا أَدْخُلُ هَذَا الدَّارَ أَوْ دَخَلْتُ
 هَذِهِ الدَّارَ يَكُونُ أَوْ بِمَعْنَى حَتَّى لَوْ دَخَلَ الْأَوَّلَى أَوْ لَا حَسِبْتُ وَلَوْ دَخَلَ

بحث
 اجماع او تناول احد
 المذكورين

لا يَحْتَسِبُ مَالَهُمْ يَكْفِيَهُمَا وَلَوْ قَالَتْ يَنْفَعُ هَذَا الْعِبَادَ وَهَذَا كَانَ لَهُنَّ لَيْسَ بِشَيْءٍ
 احَدُهُمَا اَيُّهَا شَاءَ وَلَوْ دَخَلَ فِي الْهَرَبِ اَنْ تَزَوَّجَهَا عَلَى هَذَا اَوْ عَلَى
 هَذَا يَحْكُمُ مَهْرُ الْمَثَلِ عِنْدَ ابِي حَنِيفَةَ اِنْ لَفْظُ يَتَنَاوَلُ احَدَهُمَا اَوْ اَيُّهَا
 الْاَصْلُ مَهْرُ مَثَلٍ فَيَتَزَوَّجُ بِاَيِّمَا حَتَّى عَلَى هَذَا قُلْنَا الشَّهْدُ لَيْسَ بِرَكْنٍ
 فِي الصَّلَاةِ اِنْ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ اِذَا قُلْتَ هَذَا وَضَعْتَ هَذَا فَقَدْ قُمْتَ
 صَلَوَتُكَ عَلَى اِتِّمَامِ بِأَحَدِهِمَا فَلَا يَشْتَرُطُ كُلُّ أَحَدِهِمَا وَقَدْ شَرِطَ
 التَّفَعُّلُ بِالْإِتِّفَاقِ فَلَا يَشْتَرُطُ قِرَاءَةَ الشَّهَادَةِ ثُمَّ هَذِهِ الْكَلِمَةُ فِي مَقَامِ
 النِّقَاحِ يَجِبُ نَفْيُ كُلِّ أَحَدٍ مِنَ الْمَذْكُورَيْنِ حَتَّى لَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا هَذَا اَوْ
 هَذَا يَحْتَسِبُ اِنْ كَلَّمَ أَحَدَهُمَا فِي الْإِنْبَاتِ يَتَنَاوَلُ أَحَدَهُمَا مَعَ صَفَةِ تَحْيِيرِ
 كَقَوْلِهِ هَذَا اَوْ ذَلِكَ وَمِنْ صَفَةِ التَّحْيِيرِ عَمُّ الْإِبَاحَةِ قَالَ
 اللَّهُ تَعَالَى فَكُفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تَطْعَمُونَ
 أَهْلِيكُمْ أَوْ كَسْوَتُهُمْ أَوْ تُخْرِجُوهُمْ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ أَوْ بِمَعْنَى خُفِّ
 قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ قَبْلَ مَعْنَاهُ
 حَتَّى يَتُوبَ عَلَيْهِمْ قَالَ أَحْسَنُ بَنَاءٍ لَوْ قَالَ لَا أَدْخُلُ هَذَا الدَّارَ أَوْ دَخَلْتُ
 هَذِهِ الدَّارَ يَكُونُ أَوْ بِمَعْنَى حَتَّى لَوْ دَخَلَ الْأَوَّلَى أَوْ لَا حَسِبْتُ وَلَوْ دَخَلَ

قوله ان قول الله
 العسل انما يفتق من اوراق الاشجار
 واما قوله ينجبه آثم سائر
 او تفتق سائر الاشجار على غير ذلك
 او ينجبه من الاشجار على غير ذلك
 قوله ان قول الله
 العسل انما يفتق من اوراق الاشجار
 واما قوله ينجبه آثم سائر
 او تفتق سائر الاشجار على غير ذلك
 او ينجبه من الاشجار على غير ذلك

إذا قال غصبتُ ثوباً في منديل أو ثوباً في قوس أو ما جيعاً ثم هذه الكلمة
 تستعمل في الزمان المكان الفعل ما إذا استعملت في الزمان بأن يقول
 أنت طالق عند فقال أبو يوسف وحيد يستوفي في ذلك حذرها وأظهرها
 حتى لو قال أنت طالق في عبد كان بمنزلة قوله أنت طالق وقد يقع الطلاق
 كما طلع الفجر في المصوتين جميعاً وذهب به حنيفة إلى أنها إذا خرجت يقع
 الطلاق كما طلع الفجر إذا أظهرت كان المراء وقوع الطلاق في جزء من
 الغد على سبيل الإبهام فلو وجوز النية يقع الطلاق بلول الجزع بعد
 الزام له وكونه في آخر النهار صحت نيته ومثال ذلك في قول الرُّجُلِ
 إن صُمْتُ الشهر فانت كذا فإنه يقع على صوم الشهر لو قال إن صُمْتُ في
 الشهر فانت كذا يقع ذلك على الأمسك ساعة في الشهر ما في المكان
 فمثل قوله أنت طالق في الدار وفي مكة يكون ذلك طلاقاً على الإطلاق
 في جميع الأماكن وباعتبار معنى الظرفية قلنا إذا حلف على فعل أو إضافة
 إلى زمان أو مكان فإن كل الفعل ما يتم بالفاعل يشترط كون الفاعل
 في ذلك الزمان أو المكان وإن كان الفعل يعمد إلى محل يشترط كون
 المحل في ذلك زمان أو مكان لأن الفعل لما يتحقق بآثاره أثره في المحل

معنى
 رقية
 لا يقبض الاستنباب كذا في كذا
 وفي العبدان فان قيل فيكسر با في قوله تعالى سبحان
 الا انا سبي العبد وحيث حذف في وسم السنباب
 الا في السبيل بل كان في جزاء على محذوف في
 فقتل السراج قيل اننيقة الوبيل فالافعال متلفعة
 على بابها اصل ان كان في بعض الجملتين
 على ان الاستنباب انما كان في بعض الجملتين
 على قوله وحيث حذف في فيكسر با في قوله
 فقتل السراج وحيث حذف في فيكسر با في قوله
 فقتل السراج وحيث حذف في فيكسر با في قوله
 فقتل السراج وحيث حذف في فيكسر با في قوله

[illegible]

کتاب الفرائض

[illegible]

[illegible][illegible]

بَحْثُ
بَسَّيَانِ
التَّعْيِينِ

قال لفلان على شيء ثم فسر الشيء برب أو قال على عشرة دراهم
ونيف ثم فسر النيف وقال على دراهم ونيف ما بعينه مثلاً وحكم
هذين النوعين من البيان أن يصح موصلاً ومفصلاً **فصل** في بيان
التغيير فهو أن يتغير ببيان معناه وتظهير التعليق و
الاستثناء وقد اختلف لفقاء في الفصلين فقال صاحبنا المعلق
بالشرط سبب عند جود الشرط لا قبله وقال الشافعي التعليق
سبب في الحل لا ان عدم الشرط مانع من حكمه وفائدة الخلاف
تظهر فيما إذا قال لأجنبي أن تزوجك فانت طالق أو قال
لعبد الغيران ملكتك فانت حر يكون التعليق باطلاً عنده لأن
حكم التعليق انعقاد أصل الكلام علة والطلاق والعتاق ههنا لم ينعقد
علة لعدم إضافته إلى المحل فبطل حكم التعليق فلا يصح التعليق
وعندنا كان التعليق صحيحاً حتى لو تزوجها يقع الطلاق لأن
كلامه إنما ينعقد علة عند جود الشرط والملك ثابت عند جود
الشرط فيصح التعليق ولهذا المعنى قلنا شرط صحة التعليق الوقوع
في صورة عدم الملك أن يكون مضاً إلى الملك وإلى سبب الملك

[illegible]

الأصل الأول

[illegible]

التغيير

[illegible]

هذا هو الأصل الأول...
في بيان ما يجب عليه من الصدقة...
في بيان ما يجب عليه من الصدقة...
في بيان ما يجب عليه من الصدقة...

الأصل الأول ٤٠ الكتاب

حكم بالباقي بعد الثبوت أنه لم يتكلمه لا يبقى وعند صدق الكلام
ينعقد علة لوجوب الكل لأن الاستثناء يمنعها من العمل بمنزلة
عدم الشرط في باب التعليق ومثال هذا في قوله عليه السلام لا يبيح
الطعام بالطعام إلا سواء بسواء فعند الشافعي صدق الكلام وتعقد
علة لحرمة بيع الطعام بالطعام على الإطلاق وخرج عن هذه الجملة
صحة المساواة بالاستثناء فبقي إبقاء تحت حكم الصدق ونتيجة
هذا حرمة بيع الحنة من الطعام بخفتين منه وعندنا بيع
الحنة لا يدخل تحت النسخ للمادة بالتميز يتقيد بصورة بيع
يتمكن العبد من إثبات التساوي التفاضل فيه كيلا يؤدي إلى
نهي العاجز فلا يدخل تحت العيار المستوي كان خارجا عن
قضية الحديث ومن صوبيان التغير وإذا قال لفلان على
الف ودية فقله على يفيد الوجوب وهو بقوله ودية غير
إلى الحفظ وقوله اعطيتنا واسلفتنا القائل قبضها مرجلة بيان
التغير وكذا لو قال لفلان على الف زيف وحكم بيان التغير
أنه يعمه من صولا لا يعمه مفعولا ثم بعد هذا مسائل تختلف

هذا هو الأصل الأول...
في بيان ما يجب عليه من الصدقة...
في بيان ما يجب عليه من الصدقة...
في بيان ما يجب عليه من الصدقة...

هذا هو الأصل الأول...
في بيان ما يجب عليه من الصدقة...
في بيان ما يجب عليه من الصدقة...
في بيان ما يجب عليه من الصدقة...

هذا هو الأصل الأول...
في بيان ما يجب عليه من الصدقة...
في بيان ما يجب عليه من الصدقة...
في بيان ما يجب عليه من الصدقة...

فيها العلماء انما من جملة بيان التغيير فتصح بشرط الوصل والتمسك
جملة بيان التبديل فلا تصح وسياتي طرف منها في بيان التبديل
فصل واما بيان الضرورة فمثاله في قوله تعالى وراثة ابواه
فلا يرثه الثلث او جبة الشركة بين الايوين تعريين نصيب الامر
فصار ذلك بيانا لنصيب الاب على هذا قلنا اذ بينا نصيب المضاف
وسكتنا عن نصيب رب المال تحت الشركة وكذلك لو بينا نصيب
رب المال وسكتنا عن نصيب المضارب كان بيانا وعلى هذا حكم
المهرعة وكذلك لو وصى نفلان وفلان بالقرع تعريين نصيب
احدهما كان ذلك بيانا لنصيب الآخر ولو طلق احدى امرأتيه
ثم وطئ احدتهما كان ذلك بيانا للطلاق في الاخرى بخلاف
الوطئ في العتق المبهم عندنا خيفة لان حل الوطئ في
الامام اثبت بطريقين فلا يتعين جهة الملك باعتبار حل الوطئ
فصل واما بيان الحال فمثاله فيما اذا اراد اي صاحب شرع
امرا معاينة فلم يثبته عن ذلك كان سكوته بمنزلة البيان
انه مشروع والتشفيع انما علمه بالبيع وسكت كان ذلك بمنزلة

بحث بيان
الضرورة وبيان
الحال

الضرورة هي التي لا بد منها في كل حال ولا يمكن الاستغناء عنها
وبيان الحال هو بيان ما هو في الواقع من الامور
فيما اذا اراد اي صاحب شرع امرا معاينة فلم يثبته عن ذلك كان سكوته بمنزلة البيان
انه مشروع والتشفيع انما علمه بالبيع وسكت كان ذلك بمنزلة

فيما اذا اراد اي صاحب شرع امرا معاينة فلم يثبته عن ذلك كان سكوته بمنزلة البيان
انه مشروع والتشفيع انما علمه بالبيع وسكت كان ذلك بمنزلة

وكانوا غفيري
 هذه الامور التي كانت
 من الحق ما شاءوا ولا يبالون
 قبول منه كما كان يجب
 في الغفلة التي والرد وقال الغفلة في
 او افاته ودره الى اخره فبما خلت
 ان في واحد الغفلة الى اخره فبما خلت
 عليه فاعادوا الى الغفلة في
 المعقول وقالوا لا الاختصاص في
 الشاكر كذا في الغفلة في
 على الجواب فان الغفلة في
 بغيره ذلك في الغفلة في
 في الغفلة في الغفلة في

الاصول الاول ٤٢ الكتاب

البيان بانه براض بذلك المبكر اذا علمت بتزج ما لم يكن
 الرتم كان ذلك بمنزلة البيان بالرضاء والاذن والى ان يرضى
 ويشترى في السقوت فسكت كان ذلك بمنزلة الاذن فيضرب ما ذونا
 في التجارات المدعى عليه اذا نكل في مجلس لقضاء يكون
 الامتناع بمنزلة الرضاء بلى ولم يمال بطريق لا قاهر عند
 البذل عند ابى حنيفة فالحاصل ان السكوت في موضع الحاجة
 الى البيان بمنزلة البيان بهذا الطريق فلما اجماع يعقد بنص البعض
 وسكوت الباقيين فصل في ايمان العطف فمثل ان تعطف عليك
 او من على جملة محبة يكون ذلك بيانا للجملة المحبة مثاله اذا
 قال لفلان على مائة ودرهم او مائة وقطر خطية كان
 العطف بمنزلة البيان ان الكل من ذلك الجنس كذا لو قال مائة
 وثلاثة ائوب او مائة وثلاثة درهم او مائة وثلاثة اعبد
 فانه بيان ان المائة من ذلك الجنس بمنزلة قوله احد عشر
 درهما بخلاف قوله مائة وثوب او مائة وشاة حيث لا يكون ذلك
 بيانا للمائة واختص ذلك في عطف الواحد بما يصح دينا في الذمة

وكانوا غفيري
 هذه الامور التي كانت
 من الحق ما شاءوا ولا يبالون
 قبول منه كما كان يجب
 في الغفلة التي والرد وقال الغفلة في
 او افاته ودره الى اخره فبما خلت
 ان في واحد الغفلة الى اخره فبما خلت
 عليه فاعادوا الى الغفلة في
 المعقول وقالوا لا الاختصاص في
 الشاكر كذا في الغفلة في
 على الجواب فان الغفلة في
 بغيره ذلك في الغفلة في
 في الغفلة في الغفلة في

وكانوا غفيري
 هذه الامور التي كانت
 من الحق ما شاءوا ولا يبالون
 قبول منه كما كان يجب
 في الغفلة التي والرد وقال الغفلة في
 او افاته ودره الى اخره فبما خلت
 ان في واحد الغفلة الى اخره فبما خلت
 عليه فاعادوا الى الغفلة في
 المعقول وقالوا لا الاختصاص في
 الشاكر كذا في الغفلة في
 على الجواب فان الغفلة في
 بغيره ذلك في الغفلة في
 في الغفلة في الغفلة في

بحث بيان العطف

وكانوا غفيري
 هذه الامور التي كانت
 من الحق ما شاءوا ولا يبالون
 قبول منه كما كان يجب
 في الغفلة التي والرد وقال الغفلة في
 او افاته ودره الى اخره فبما خلت
 ان في واحد الغفلة الى اخره فبما خلت
 عليه فاعادوا الى الغفلة في
 المعقول وقالوا لا الاختصاص في
 الشاكر كذا في الغفلة في
 على الجواب فان الغفلة في
 بغيره ذلك في الغفلة في
 في الغفلة في الغفلة في

وكانوا غفيري
 هذه الامور التي كانت
 من الحق ما شاءوا ولا يبالون
 قبول منه كما كان يجب
 في الغفلة التي والرد وقال الغفلة في
 او افاته ودره الى اخره فبما خلت
 ان في واحد الغفلة الى اخره فبما خلت
 عليه فاعادوا الى الغفلة في
 المعقول وقالوا لا الاختصاص في
 الشاكر كذا في الغفلة في
 على الجواب فان الغفلة في
 بغيره ذلك في الغفلة في
 في الغفلة في الغفلة في

وكانوا غفيري
 هذه الامور التي كانت
 من الحق ما شاءوا ولا يبالون
 قبول منه كما كان يجب
 في الغفلة التي والرد وقال الغفلة في
 او افاته ودره الى اخره فبما خلت
 ان في واحد الغفلة الى اخره فبما خلت
 عليه فاعادوا الى الغفلة في
 المعقول وقالوا لا الاختصاص في
 الشاكر كذا في الغفلة في
 على الجواب فان الغفلة في
 بغيره ذلك في الغفلة في
 في الغفلة في الغفلة في

وكانوا غفيري
 هذه الامور التي كانت
 من الحق ما شاءوا ولا يبالون
 قبول منه كما كان يجب
 في الغفلة التي والرد وقال الغفلة في
 او افاته ودره الى اخره فبما خلت
 ان في واحد الغفلة الى اخره فبما خلت
 عليه فاعادوا الى الغفلة في
 المعقول وقالوا لا الاختصاص في
 الشاكر كذا في الغفلة في
 على الجواب فان الغفلة في
 بغيره ذلك في الغفلة في
 في الغفلة في الغفلة في

وكانوا غفيري
 هذه الامور التي كانت
 من الحق ما شاءوا ولا يبالون
 قبول منه كما كان يجب
 في الغفلة التي والرد وقال الغفلة في
 او افاته ودره الى اخره فبما خلت
 ان في واحد الغفلة الى اخره فبما خلت
 عليه فاعادوا الى الغفلة في
 المعقول وقالوا لا الاختصاص في
 الشاكر كذا في الغفلة في
 على الجواب فان الغفلة في
 بغيره ذلك في الغفلة في
 في الغفلة في الغفلة في

[illegible]

الأصل الثاني

64

السنة

كالمكيل والمؤن وقال ابي يوسف يكون بياناً في مائة وشاة ومائة
 وثوب على هذا الاصل ^{من الشئ} فصل في ابا بيان التبديل وهو النسبة فيجب
 ذلك من صاحب الشراء ولا يجوز ذلك من العبد وعلى هذا يطل شتله
 الكل عن الكل ^{لان بيان لا يتناول المبيع كما امر به} انه نسبه الحكم ولا يجوز الرجوع عن لا قراً والطلاق
 والعراق لانه نسبه وليس للعبد ذلك ^{لانه يملك} لو قال العبدان على الف قرض
 او ممن المبيع وقال دهي يوف كان ذلك بيان التغير عندهما فيصير
 موصولا وهو بيان التبديل عند ابي حنيفة فلا يصح وان وصل ^{لانه يملك} لو قال
 لفلان على الف من ثمن جاريتي باعنيها ولو قبضها والحجاة لا اثر لها
 كان ذلك بيان التبديل عند ابي حنيفة ^{لانه يملك} لا قراً بل والثن اقر بالقبض
 عند هلاك المبيع ذلوهلاك قبل القبض بنفسه البيع فلا يبق الثمن لان ما

البكال

في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم هي اكثر من عدد الرسل والحمد لله
 فصل في قسام الخبر خبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بنزلة
 الكتاب في حق ندم العلم العمل بفان من اطاعة فقد اطاع الله فما
 مر ذكره من بحث الخاص العام والمشارك والمجمل في الكتاب فهو كذلك

[illegible]

[illegible][illegible]

الأصل الثاني

62

السُّنَّةُ

في حق السنة إلا أن الشبهة في باب الخبر في قوله من رسول الله صلى
 الله عليه وسلم واتصاله بهذا المعنى صار الخبر على ثلاثة أقسام قسم
 صحيح من رسول الله صلى الله عليه وسلم وثبت منه بلا شبهة وهو
 المتواتر وقسم فيه ضرب شبهة وهو المشهور وقسم فيه احتمال
 وشبهة وهو الأحاد فالتواتر ما نقله جماعة عن جماعة لا يتصور
 قاطعهم على الكذب لكنهم واتصل بك هكذا أمثاله نقل الثقات
 وأعداها للركعات مقدار الزكوة والمشهور ما كان أوله كالأحاديث
 اشتهر في العصر الثاني الثالث وتلقته الأمة بالقبول فصارت المتواتر
 حتى تصل بك وذلك مثل حديث النبي صلى الله عليه وسلم على الخف والنجم في باب الزنا
 ثم المتواتر يوجب العلم القطع ويكون ردة ككفر والمشهور يوجب علم
 الظانينة ويكون ردة بدعوى خلاف بين العلماء في لزوم العمل بها
 وأما الكلام في الأحاد فنقول خبر الواحد هو ما نقله واحد عن واحد
 واحد عن جماعة أو جماعة عن واحد أو عدة للعد إذا لم يبلغ حد الشهادة
 وهو يوجب العمل به في الأحكام الشرعية بشرط إسلام الراوي وعقله
 وضبطه وعقله اتصاله بك فلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

الاصول الثاني	٤٤	السنة
---------------	----	-------

في مسألة المصراة بالقياس باعتبار اختلاف أحوال الرواة قلنا
 شرط العمل بمخبر الواحد أن لا يكون مخالفاً للكتاب السنة المشهورة
 وأن لا يكون مخالفاً للظاهر قال عليه السلام تكثر لكم الأحاديث بعد
 فاذا شئى لكم عنى حديث فاعرضوه على كتاب الله فما وافق فاقبلوه
 وما خالف فرددوه وتحقق ذلك فيما روى عن علي بن أبي طالب أنه
 قال كانت الرواة على ثلاثة أقسام مؤمن مخلص صحيح رسول الله

عليه سلم وعرف معنى كلامه اعرابي جاء من قبيلة فسمع بعض
 ولما عرف حقيقة كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجع الى قبيلة فمرو
 بغير لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم فتغير المعنى وهو يظن ان
 المعنى لا يتفاوت ومما في لم يعرف نفاقه فردى ما لم يسمع
 واقتري فسمعه منه اناس فظنوه مؤمناً مخلصاً فردوا ذلك
 واشتهر بين الناس فلهمذا المعنى وجب عرض الخبر على الكتاب

والسنة المشهورة ونظير العرض على الكتاب في حديث مسند الذكر
 فيما يروى عنه من مسند ذكره فليقرضنا فرضنا على الكتاب
 فخرج فخالفا لقوله تعالى فيه جال يحبون ان يتطهر واذا نهم

[illegible]

ولم يفتت إل غير ١٢٥ حسن الحواشي

قوله يستنجون بالاجار ثم يغسلون بالماء ولو كان من الذكر حدثا
 كان هذا تنجيسا لا تطهيرا على الاطلاق وكذلك قوله عليه السلام
 ايما امرأة نكحت نفسها باغتياذن ولم ينفكا حتى باطل باطل
 خرج مخالفا لقوله تعالى فلا تغضلوهن ان ينفكن ازواجهن فان
 الكتاب يوجب تحقيق النكاح منهن ومثال العرض على الخبر المشهور
 رواية القضاء بشا هديمين فانه خرج مخالفا لقوله عليه السلام
 البينة على المدعى اليقين على من انكروا بعتبا هذا المعنى قلنا خبر
 الواحد اذا خرج مخالفا للظاهر لا يعمل به ومن صور مخالفة
 الظاهر عند اشتها بالخبر فيما يعتمد به البلوى في الصداك الاول
 والثاني لانهم لا يقتضون بالتقصير في متابعة السنة فاذا
 لم يشتم الخبر مع شدة الحاجة وعمه البلوى كان ذلك علامة
 عدم صحته ومثاله في الحكايات اذا اخبر واحد ان امرأته حرمته
 عليه بالرضاع الطارئ جازان يعتمد على خبره ويترجح اختها
 ولو اخبرن العقد كان باطلا بحكم الرضاع لا يقبل خبره وكذلك
 اذا اخبرت المرأة بموت زوجها او طلاقه اياها وهو غائب

الاصل الثاني ٤٤ السبعة

كانوا يستنجون بالاجار ثم يغسلون بالماء ولو كان من الذكر حدثا
 كان هذا تنجيسا لا تطهيرا على الاطلاق وكذلك قوله عليه السلام
 ايما امرأة نكحت نفسها باغتياذن ولم ينفكا حتى باطل باطل
 خرج مخالفا لقوله تعالى فلا تغضلوهن ان ينفكن ازواجهن فان
 الكتاب يوجب تحقيق النكاح منهن ومثال العرض على الخبر المشهور
 رواية القضاء بشا هديمين فانه خرج مخالفا لقوله عليه السلام
 البينة على المدعى اليقين على من انكروا بعتبا هذا المعنى قلنا خبر
 الواحد اذا خرج مخالفا للظاهر لا يعمل به ومن صور مخالفة
 الظاهر عند اشتها بالخبر فيما يعتمد به البلوى في الصداك الاول
 والثاني لانهم لا يقتضون بالتقصير في متابعة السنة فاذا
 لم يشتم الخبر مع شدة الحاجة وعمه البلوى كان ذلك علامة
 عدم صحته ومثاله في الحكايات اذا اخبر واحد ان امرأته حرمته
 عليه بالرضاع الطارئ جازان يعتمد على خبره ويترجح اختها
 ولو اخبرن العقد كان باطلا بحكم الرضاع لا يقبل خبره وكذلك
 اذا اخبرت المرأة بموت زوجها او طلاقه اياها وهو غائب

قوله يستنجون بالاجار ثم يغسلون بالماء ولو كان من الذكر حدثا
 كان هذا تنجيسا لا تطهيرا على الاطلاق وكذلك قوله عليه السلام
 ايما امرأة نكحت نفسها باغتياذن ولم ينفكا حتى باطل باطل
 خرج مخالفا لقوله تعالى فلا تغضلوهن ان ينفكن ازواجهن فان
 الكتاب يوجب تحقيق النكاح منهن ومثال العرض على الخبر المشهور
 رواية القضاء بشا هديمين فانه خرج مخالفا لقوله عليه السلام
 البينة على المدعى اليقين على من انكروا بعتبا هذا المعنى قلنا خبر
 الواحد اذا خرج مخالفا للظاهر لا يعمل به ومن صور مخالفة
 الظاهر عند اشتها بالخبر فيما يعتمد به البلوى في الصداك الاول
 والثاني لانهم لا يقتضون بالتقصير في متابعة السنة فاذا
 لم يشتم الخبر مع شدة الحاجة وعمه البلوى كان ذلك علامة
 عدم صحته ومثاله في الحكايات اذا اخبر واحد ان امرأته حرمته
 عليه بالرضاع الطارئ جازان يعتمد على خبره ويترجح اختها
 ولو اخبرن العقد كان باطلا بحكم الرضاع لا يقبل خبره وكذلك
 اذا اخبرت المرأة بموت زوجها او طلاقه اياها وهو غائب

قوله يستنجون بالاجار ثم يغسلون بالماء ولو كان من الذكر حدثا
 كان هذا تنجيسا لا تطهيرا على الاطلاق وكذلك قوله عليه السلام
 ايما امرأة نكحت نفسها باغتياذن ولم ينفكا حتى باطل باطل
 خرج مخالفا لقوله تعالى فلا تغضلوهن ان ينفكن ازواجهن فان
 الكتاب يوجب تحقيق النكاح منهن ومثال العرض على الخبر المشهور
 رواية القضاء بشا هديمين فانه خرج مخالفا لقوله عليه السلام
 البينة على المدعى اليقين على من انكروا بعتبا هذا المعنى قلنا خبر
 الواحد اذا خرج مخالفا للظاهر لا يعمل به ومن صور مخالفة
 الظاهر عند اشتها بالخبر فيما يعتمد به البلوى في الصداك الاول
 والثاني لانهم لا يقتضون بالتقصير في متابعة السنة فاذا
 لم يشتم الخبر مع شدة الحاجة وعمه البلوى كان ذلك علامة
 عدم صحته ومثاله في الحكايات اذا اخبر واحد ان امرأته حرمته
 عليه بالرضاع الطارئ جازان يعتمد على خبره ويترجح اختها
 ولو اخبرن العقد كان باطلا بحكم الرضاع لا يقبل خبره وكذلك
 اذا اخبرت المرأة بموت زوجها او طلاقه اياها وهو غائب

[illegible][illegible][illegible]

الأصل الثالث

LA

الإجماع

[illegible]

الحال

في الاجتماع فصل اجتماع هذه الأمة بعد ما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم في فروع الدين حجة موجبة العمل بما شرعوا له هذه الأمة ثم الاجتماع على أربعة أقسام اجتماع الصحابة رضي الله عنهم على الحجة نصاتهم اجتماعهم

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

الأصل الثالث

الاصل الثالث ٤٩ الاجماع

بَيِّنَ البعضُ سُكُوتَ الْبَاقِينَ عَنْ الرَّدِّ ثُمَّ اُجْمَعَ مِنْ بَعْدِهِمْ فَيَا لِمَ يُجَدُّ فِيهِ قَوْلُ السَّلَفِ ثُمَّ لَا اُجْمَعَ عَلَى احَدٍ قَوْلُ السَّلَفِ مَا الْاَوَّلُ فَهُوَ مَعْنَى

اَيَةُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ثُمَّ لَا اُجْمَعَ بَيِّنَ البعضُ سُكُوتَ الْبَاقِينَ فَهُوَ مَعْنَى

الْمُتَوَاتِرُ ثُمَّ اُجْمَعَ مِنْ بَعْدِهِمْ بِمَنْزِلَةِ الْمَشْهُورِ مِنَ الْاَحْكَامِ ثُمَّ اُجْمَعَ الْمُتَاخِرُونَ عَلَى احَدٍ قَوْلُ السَّلَفِ بِمَنْزِلَةِ الصَّحِيحِ مِنَ الْاَحْكَامِ الْمَعْتَبَرِ فِي هَذَا الْمَبْنَى اُجْمَعَ

اَهْلُ الْمَرِيءِ اِلَاجْتِهَادًا وَذَلِكَ يُعْتَبَرُ بِقَوْلِ لَعَوْمٍ وَامْتِكَامِ الْحَدِّثِ الدُّرِّ وَصَغِيرَةِ

اصُولِ لِقْفِهِ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ اُجْمَعَ عَلَى نَوْعَيْنِ مَرَكَبٍ وَغَيْرِ مَرَكَبٍ فَذَلِكَ بِالْاِجْمَاعِ عَلَيْهِ الْأَمْرُ عَلَى حَكْمِ الْحَادِثَةِ مَعَ وَجْهِ الْاِخْتِلَافِ فِي الْعِلَّةِ وَمَسْأَلَةُ اُجْمَعَ

عَلَى وَجْهِ اِلْتِقَاضِ عِنْدَ الْقَيِّ وَمِنْ مَرَّةٍ اَمَّا عِنْدَ اَنْفِئَاءٍ عَلَى الْقَيِّ وَامَّا عِنْدَ قِبَاءٍ عَلَى الْمُسْتَرَفِّ فَمِنْ هَذَا النُّوعِ مِنْ اُجْمَعَ لَا يَتَّبِعُ جَمْعَهُ بَعْدَ تَطَوُّرِ الْفَسَادِ فِي الْمَاخِذِينَ حَتَّى لَوْ ثَبَّتْنَا الْقَيِّ غَيْرَ اِقْضَى فَبُوحْنِفَةٍ لَا يَقُولُ بِالْاِتِّقَاضِ

فَبِئْسَ لَوْ ثَبَّتْنَا الْمُسْتَرَفِّ اِقْضَى فَالشَّافِعِيُّ لَا يَقُولُ بِالْاِتِّقَاضِ فِيهِ لَفَسَادِ الْعِلَّةِ

الَّتِي نَبَى عَلَيْهَا الْحَكَمُ وَالْفَسَادُ مَتَوْهٌ فِي الطَّرَفَيْنِ بِحُجُوزَانِ يَكُونُ ابُو حْنِيفَةَ مُصِيبًا فِي مَسْأَلَةِ الْمُسْخَطِ فِي مَسْأَلَةِ الْقَيِّ وَالشَّافِعِيُّ مُصِيبًا فِي مَسْأَلَةِ الْقَيِّ فَخَطَأٌ فِي مَسْأَلَةِ الْمُسْخَطِ فَيُؤَدَّى هَذَا إِلَى اِنْبَاءِ وَجْهِ اُجْمَعَ عَلَى الْبَاطِلِ

منه انما العلم بالدين هو ما لا يمكن ان يكون من ادراكه من الاشياء بغير ما ثبتت في الوجود الكفاية كما في الأصول ١٢٠ من الروايات

والا لا يصح
ان يقال ان العلم بالدين هو ما لا يمكن ان يكون من ادراكه من الاشياء بغير ما ثبتت في الوجود الكفاية كما في الأصول ١٢٠ من الروايات
والا لا يصح
ان يقال ان العلم بالدين هو ما لا يمكن ان يكون من ادراكه من الاشياء بغير ما ثبتت في الوجود الكفاية كما في الأصول ١٢٠ من الروايات
والا لا يصح
ان يقال ان العلم بالدين هو ما لا يمكن ان يكون من ادراكه من الاشياء بغير ما ثبتت في الوجود الكفاية كما في الأصول ١٢٠ من الروايات

والا لا يصح
ان يقال ان العلم بالدين هو ما لا يمكن ان يكون من ادراكه من الاشياء بغير ما ثبتت في الوجود الكفاية كما في الأصول ١٢٠ من الروايات
والا لا يصح
ان يقال ان العلم بالدين هو ما لا يمكن ان يكون من ادراكه من الاشياء بغير ما ثبتت في الوجود الكفاية كما في الأصول ١٢٠ من الروايات
والا لا يصح
ان يقال ان العلم بالدين هو ما لا يمكن ان يكون من ادراكه من الاشياء بغير ما ثبتت في الوجود الكفاية كما في الأصول ١٢٠ من الروايات

الأصل الثالث

٨٢

الإجماع

يُحْسَنُ لَا يَجُوزُ لَهُ التَّوَضُّعُ بِهِ بَلْ يَتَمَتَّعُ وَعَلَىٰ عِتَابِ رَأْيِ الْعَمَلِ
بِالْوَأْدِ مِنْ الْعَمَلِ بِالنَّصِّ فَلَمَّا رَأَى الشَّبَهَةَ بِالْحَجَلِ الْقَوِيَّ مِنَ الشَّبَهَةِ
فِي الظَّنِّ حَتَّى سَقَطَ عِتَابُ رَأْيِ الْعَبْدِ فِي الْفَصْلِ الْأَوَّلِ مِثَالُهُ فِي مَا إِذَا
وُجِدَ جَارِيَةٌ ابْنُهُ لَا يَحْدُثُ أَنْ قَالَ عَلِمْتُ أَنَّهَا عَلَى حَرَامٍ وَتَبَيَّنَتْ نَسَبُ
الْوَلَدِ مِنْهُ لَا شَبَهَةَ الْمَلِكِ لَهُ تَبَيَّنَتْ بِالنَّصِّ مَا لَابْنُ قَالَ عَلَيْهِ
الْصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنْتَ مَا لَكَ لَا يَبْكُ فَسَقَطَ عِتَابُ رَأْيِهِ فِي الْحَجَلِ
وَالْحَرَمَةِ فِي ذَلِكَ وَلَوْ طُيَّ الْأَبْنُ جَارِيَةً ابْنُهُ يُعْتَبَرُ ظَنُّهُ فِي الْحَجَلِ
وَالْحَرَمَةِ حَتَّى لَوْ قَالَ ظَنَنْتُ أَنَّهَا عَلَى حَرَامٍ يَجِبُ الْحَدُّ وَلَوْ قَالَ ظَنَنْتُ
أَنَّهَا عَلَى حَرَامٍ لَا يَجِبُ الْحَدُّ لَا شَبَهَةَ الْمَلِكِ فِي مَا لَابْنُ لَمْ يَتَبَيَّنْ لَهُ
بِالنَّصِّ فَاعْتَبَرُ بِرَأْيِهِ لَا يَتَبَيَّنُ نَسَبُ الْوَلَدِ إِنْ أَدْعَاهُ تَخَافُ تَعَارُضَ
الدَّلِيلَيْنِ عِنْدَ الْمُجْتَهِدِ فَإِنْ كَانَ التَّعَارُضُ بَيْنَ الْأَيْسَرَيْنِ
يُمِيلُ إِلَى السَّنَةِ وَإِنْ كَانَ بَيْنَ نَسْتَيْنِ يُمِيلُ إِلَى الثَّأْرِ الصَّحَابَةِ فِيهِ
اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ وَالْقِيَاسُ الصَّحِيحُ تَخَافُ تَعَارُضَ الْقِيَاسِ عِنْدَ الْمُجْتَهِدِ
يُخَّرُ وَيَعْمَلُ بِأَحَدِهِمَا لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْقِيَاسِ دَلِيلٌ شَرْعِي يُصَالِيهِ
وَعَلَىٰ هَذَا قُلْنَا إِذَا كَانَ مَعَ الْمَسَافِرَاءِ أَنْ طَاهَرُ وَفُجِسَ لَا يَتَيَّنُ بَيْنَهُمَا

والا لا يصح
ان يقال ان العلم بالدين هو ما لا يمكن ان يكون من ادراكه من الاشياء بغير ما ثبتت في الوجود الكفاية كما في الأصول ١٢٠ من الروايات
والا لا يصح
ان يقال ان العلم بالدين هو ما لا يمكن ان يكون من ادراكه من الاشياء بغير ما ثبتت في الوجود الكفاية كما في الأصول ١٢٠ من الروايات
والا لا يصح
ان يقال ان العلم بالدين هو ما لا يمكن ان يكون من ادراكه من الاشياء بغير ما ثبتت في الوجود الكفاية كما في الأصول ١٢٠ من الروايات

[illegible]

الأصل الرابع

الأصل الرابع

بمختار كون
شرط صحة القياس
خمس

الأصل الرابع ٨٥ القياس
 ابن أم عبد فقال أرى لها مهر مثل نسائها لو كسرت فيها ولا شطط
 فصل شروط صحة القياس خمسة أحدها أن لا يكون في
 مقابلة النص والثاني أن لا يتضمن تغيير حكم من أحكام النص والثالث
 أن لا يكون المعدي حكما لا يعقل معناه والرابع أن يقع التحليل
 تحكم شرعي لا لا من نوعي والخامس أن لا يكون المقرح منصوحا
 عليه مثال القياس في مقابلة النص فيما حكى ابن الحسين بن يسوع
 عن القصة في الصلوة فقال تنقضت الطهارة بها قال لسائل
 لو قذف محصنة في الصلوة لا ينتقض به الوضوء من قذف المحصنة
 اعظم جنائية فكيف ينتقض بالقصة فكيف وهي منه فهذا قياس في
 مقابلة النص هو حديث الأعرابي الذي في عينه سوء وكان إذا قلنا
 جازح المائة مع المهر فيجب مع الأمانة كان هذا قياسا بمقابلة النص
 هو قوله عليه السلام لا يحل للمرأة أن تنكح إلا ما عازت أو فوق ثلثها يابا
 وليها أو معها ابوها أو زوجها أو ذو رحم منهن ومثال الثاني
 وهو ما يتضمن تغيير حكم من أحكام النص يقال النية شرط في الوضوء
 بالقياس على التيمم فإن هذا يوجب تغييرية الوضوء لا إطلاقا إلى التقييد

[illegible]

الأصل الرابع

٨٩

القياس

ولكنك اذا قلنا الطواف بالبيت صلى بالخبر فيشترط له الطهارة
 وسترا العورة كالصلاة كان هذا قياسا لوجوب تغيير نعل الطواف
 من الاطلاق الى التقيد مثال ثلث هو لا يعقل معناه في حق
 جواز التعوض بنبيذ التمر فانه لو قال جاز بغيره من الابدنة
 بالقياس على نبيذ التمر و قال لو شجر في صلوته او احكم بيني
 على صلوته بالقياس على ما اذا سبقه المحرث لا يصح لان الحكم
 في الاصل لم يعقل معناه فاستحال تعديته الى الفرع وبمثل هذا
 قال صحابك لسافعي قلنا نجستان اذا اجتمعتا صاتا طاهرتين
 فاذا افرقتا بقيتا على الطهارة بالقياس على ما اذا وقعت النجاسة
 في القلتين لان الحكم لو ثبت في الاصل كان غير معقول معناه
 الرابع وهو ما يكون التعليل لامر شعري لا امر لغوي في قولهم
 المطبوخ المنصف خمر لان الخمر انما كان خمر لانه يخامر العقل
 وغيره يخامر العقل ايضا فيكون خمر بالقياس والساقي انما كان
 ساقرا لانه اخذ مال الغير بطريق الخفية وقد ساركا للتباس في هذا
 المعنى فيكون ساقرا بالقياس وهذا قياس في اللغة مع غيره من
 الامور

[illegible]

الأصل الرابع

[illegible]

في تعريف القياس
الشرعي

[illegible]

[illegible]

القياس	٨٨	الأصل الرابع
--------	----	--------------

لذلك الحكم في المنصوص عليه ثم أما يعرف كون المعنى علة بالكتاب
وبالسنة وبالإجماع وبالإجتهاد وبلاستنباط فنشأ العلة المعلنة
بالكتاب كثرة الطواف فانها جعلت علة لسقوط الحجر في الاستيذان
في قوله تعالى ليس عليكم ولا عليهم جناح بعدهن طوافون عليكم
بعضكم على بعض ثم اسقط رسول الله عليه الصلوة والسلام حجها
سورة الهرة بحكم هذه العلة فقال عليه السلام الهرة ليست بنجسة فانها
من الطوافين عليكم والطوافات فقاتلها جميع ما يسكن في
البيت كالقارعة والحية على الهرة بكثرة الطواف كذلك قوله تعالى يريد
الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر بين الشرح ان الا فطار لمريض
والمسا في التيسير الامر عليهم لئلا يتكفروا من تحقيق ما يترجم في نظرهم من
الأتان بوظيفة الوقت او تأخيرها الى ايام اخرى باعتبار هذا المعنى
قال ابن حنيفة المسافر اذا نوى في ايام رمضان اجبا اخرجه عن وجوب
اخر لانه لما ثبت له الترخص بما يرجع الى مصالحه بدن وهو لا فطار فلا
يثبت له ذلك بما يرجع الى مصالح دينه وهو اخر اج
النفس عن عهدة الواجب اولى ومثال العلة المعلومة

[illegible]

القياس	٨٩	الأصل الرابع
--------	----	--------------

بالسنة في قوله عليه الصلوة والسلام ليس الوضوء على من نام قائماً
وقاعداً او راكعاً وساجداً انما الوضوء على من نام مضطجعا فانه اذا
مضطجعا استرخت مفاصله جعل استرخاء المفاصل علة فيتعذر الحكم
بهذه العلة الى النوم مستندا او متكنا الى شيء لو ازيل عنه لسقط وكذلك
يتعدى الحكم بهذه العلة الى الاغماء والسكر كذلك قوله عليه السلام
توضيتي وصلي وان قطر الدم على الحصيد قطراً فانه دم عرق انفجر
جعل نفجار الدم علة فتعدى الحكم بهذه العلة الى الفصد والحجامة
ومثال العلة المعلومة بالايجاع فيما قلنا الصغر علة لولاية الارب في
حق الصغير فيثبت الحكم في حق الصغير لوجود العلة والبلوغ عن
عقل علة لن والولاية الارب في حق الغلام فيتعذر الحكم الى الجارية
هذه العلة ونفجار الدم علة الا تنقاض للظاهرة في حق المستباضة
فيتعدى الحكم الى غيرهما لوجود العلة فربعد ذلك نقول لقياس على نوعين
احدهما ان يكون الحكم المعدى من نوع الحكم الثابت في الماهل والثاني
ان يكون من جنسه مثال الاتحاد في النوع ما قلنا ان الصغر علة لولاية
الاكاح في حق الغلام فيثبت ولاية الاكاح في حق الجارية لوجود

بمبحث
العله المعلومه
بالسنه

[illegible]

الأصل الرابع

الأصل مع الفرع لما اتحد في العلة وجب له اتحادها في الحكم وإن
اختلفت في غير هذه العلة وحكم القياس لثاني فسادة بمثابرة
الجنس والفرق الخاص هو بيان أن تأثير الصغير في ولاية التصرف
في المال فوق تأثيره في ولاية التصرف في النفس قياساً القسم الثالث
وهو قياس بعلّة مستنبطة بالوأي الاجتهاد ظاهر تحقيق
ذلك لثبوتها وجدنا وصفاً مناسباً للحكم هو مجال يجب ثبوت الحكم
وبتقاضاه بالنظر إليه وقد اقترن به الحكم في موضع الإجماع
يضاف الحكم إليه للمناسبة لا الشهادة الشرح بكونه علة ونظيره
إذا رأينا شخصاً أعطى فقيراً رداً لها غلب على الظن أن إعطاءه لدفع
حاجة الفقير وتحصيل مصلح الثواب ذاعرف هذا فنقول إذا رأينا
وصفاً مناسباً للحكم وقد اقترن به الحكم في موضع الإجماع يغلب
بإضافة الحكم إلى ذلك الوصف غلبة الظن في الشرع توجب العمل
عند انعدام ما فوقها من الدليل بمقالة المسافر إذا غلب على ظنه أن
بقربه ماء لم يحزله التيمم وعلى هذا مسائل الفقهاء وحكم هذا
القياس أن يبطل بالفرق المناسب أن عند وجود مناسب سواء

بمختصة العلة
المعلومة بالرأى

والاجتهاد

القياس

93

الأصل الرابع

وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ الْمُسْلِمُ مَرَّكَ فِي بَابِ الرِّضْوَةِ فَلَيْسَ تَنْثِيثُهُ

كَالْغَسْلِ قُلْنَا لَا نُسَلِّمُكَ إِلَّا بِالتَّحْلِيلِ مَسْنُونٌ فِي الْغَسْلِ بِـ

اعضاء الفعل في محل المفروض ^{بسم الله} يادته على المفروض كاجالة القيام القراءة

لاستيعاب لفعل المحل فمثله نقول في باب اسر بان لا طالة مستوف

بِطَرِيقِ الْاِسْتِيعَابِ كَذَلِكَ يُقَالُ لِقَابُضٍ فِي بَيْعِ الطَّعَامِ بِالطَّعَامِ

شُرْطُ كَالنَّقُودِ قُلْنَا لَا نَسْلَمُ إِلَّا التَّقَابُضَ شَرْطُ فِي بَابِ النَّقُودِ

بل بشرط تعيينها كما لا يكون بيع النسئة بالنسئة غير ان النقود

لا تعين إلا بالقبض عندنا وأما القول موجب لعله فهو تسليم كون

الوصف علةً وبياناً أن معلولها غير ادعاء المعلل أمثاله المرفق
الذي اوردته المستند
بل معلولها ادعاء المعلل
لأن القول به من جهة العلة

حدَّثني ^{ابن ماجة} باب الوضوء فلا يدخل ^{المرق} تحت الغسل ^{لأن الغسل} لأن الحد لا يدخل ^{لأن الغسل}

في الحد دقلنا المرفق حد الساقط فلا يرد خل تحت حكم الساقط

لأن الحلة لا يدخل في الحد، وكذلك يقال صومهم رمضان صومهم
 في قول القول بموجب العلامة

فلا يجوز بدنه التعيين كالقضاء قلنا صوم الفري لا يجوز بدن

التعيين لا انه وجد التعيين ههنا من جهة الشرع ولين قال
 لحي في صوم رمضان ١٢
 الشافعي ١٢

ان كلاهما لا
يكونا في حيز واحد
فالاغلا تسببا
للتورس
تسبب تورس
البرباد

بحث
القول بموجب
العلة

لا تعين إلا بالقبض عندك وأما القول بموجبه لعله فهو تسليم كون
 الوصف علة وبيان أن معلولها غير ادعاء المعلل في مثاله المرفق
 حديث في باب الوضوء فلا يدخل تحت الغسل لأن الحد لا يدخل
 في الحد وقلنا المرفق حد الساقط فلا يدخل تحت حكم الساقط
 لأن الحد لا يدخل في الحد وكذلك يقال صوم رمضان صوم فرض
 فلا يجوز بدل التعيين كالقضاء قلنا صوم الفرض لا يجوز بدل
 التعيين لأنه وجد التعيين ههنا من جهة الشرع ولين قال
 لا تعين إلا بالقبض عندك وأما القول بموجبه لعله فهو تسليم كون
 الوصف علة وبيان أن معلولها غير ادعاء المعلل في مثاله المرفق
 حديث في باب الوضوء فلا يدخل تحت الغسل لأن الحد لا يدخل
 في الحد وقلنا المرفق حد الساقط فلا يدخل تحت حكم الساقط
 لأن الحد لا يدخل في الحد وكذلك يقال صوم رمضان صوم فرض
 فلا يجوز بدل التعيين كالقضاء قلنا صوم الفرض لا يجوز بدل
 التعيين لأنه وجد التعيين ههنا من جهة الشرع ولين قال

قلنا لما كان الصوم فرضاً لا يشترط التعيين له بعد ما تعين اليوم
له كلقضاء وأما العكس فعني به أن يمتنع السائل بأصل المعيل
على وجه يكون المعيل مضطراً إلى وجه المفارقة بين الأصل والفرع
ومثاله الحلي أعدت للابتدال فلا يجب فيها الزكوة كشباب البذلة
قلنا لو كان الحلي بمنزلة الثياب فلا يجب الزكوة في حلي الرجال كشباب
البذلة وأما فساد الوضع فالمراد به أن يجعل لعله وصفاً لا يلبس
بذلك الحكم مثاله في قولهم في إسلام أحد الزمحين اختلاف الدين
طرأ على النكاح فيفسد كإسلام أحد الزوجين فإنه جعل الإسلام
علة لزوال الملك قلنا الإسلام عهد عاصماً للملك فلا يبيح
موتراً في زوال الملك وكذلك في مسألة طول الحرمة أنه حرراً قوياً
على النكاح فلا يجوز له الأمة كالمكانت تحت حرة قلنا وصف كونه
حرراً قادراً يقتضي جواز النكاح فلا يكون موتراً في عدم اجتماعهما
وأما النقص فمثل ما يقال الوضوء طهارة فيشترط له النسبة
كالتيمم قلنا ينقص بغسل الثوب والأثناء وأما المعاصاة
فمثل ما يقال المسحركن في الوضوء فليست تثليثه كالغسل

العكس فساد الوضع
والنقص

قوله لما كان الصوم فرضاً لا يشترط التعيين له بعد ما تعين اليوم
له كلقضاء وأما العكس فعني به أن يمتنع السائل بأصل المعيل
على وجه يكون المعيل مضطراً إلى وجه المفارقة بين الأصل والفرع
ومثاله الحلي أعدت للابتدال فلا يجب فيها الزكوة كشباب البذلة
قلنا لو كان الحلي بمنزلة الثياب فلا يجب الزكوة في حلي الرجال كشباب
البذلة وأما فساد الوضع فالمراد به أن يجعل لعله وصفاً لا يلبس
بذلك الحكم مثاله في قولهم في إسلام أحد الزمحين اختلاف الدين
طرأ على النكاح فيفسد كإسلام أحد الزوجين فإنه جعل الإسلام
علة لزوال الملك قلنا الإسلام عهد عاصماً للملك فلا يبيح
موتراً في زوال الملك وكذلك في مسألة طول الحرمة أنه حرراً قوياً
على النكاح فلا يجوز له الأمة كالمكانت تحت حرة قلنا وصف كونه
حرراً قادراً يقتضي جواز النكاح فلا يكون موتراً في عدم اجتماعهما
وأما النقص فمثل ما يقال الوضوء طهارة فيشترط له النسبة
كالتيمم قلنا ينقص بغسل الثوب والأثناء وأما المعاصاة
فمثل ما يقال المسحركن في الوضوء فليست تثليثه كالغسل

بجلاؤف الموضع اذ دل السارق على الوديعة فشرقا أو دل المحرم غير
على صيد الحر وقتله لأن وجوب لضمان على الموضع باعتبار ترك
الحفظ الواجب عليه لا بالدلالة وعلى المحرم باعتبار الدلالة
مخطو أحرابه بمنزلة مثل الطيب وليس لمخيط فيضمن بأمر تكاب
المخطو لا بالدلالة إلا أن الجناية إنما تنفرد بحقيقة القتل فاما
قبله فلا محكم له لجواز ارتفاع أثر الجناية بمنزلة الأندمال في باب الحر
وقد يكون السبب بمعنى علة فيضاف الحكم ليه مثاله فيما ثبت
العله بالسبب فيكون السبب في معنى العلة لأنه لما ثبت العلة
بالسبب فيكون السبب في معنى علة العلة فيضاف الحكم اليه
ولهذا قلنا إذا ساق دابة فأتلف شيئا ضمن السائق
والشاهد إذا ألتف بشهادته مالا فظهر لجلاؤها بالرجوع
ضمن لأن سير الدابة يضاف إلى السوق وقضاء القاض
يضاف إلى الشهادة لما أنه لا يسعه ترك القضاء بعد ظهور
الحق بشهادة العدل عند فصارك كما يجب في ذلك بمنزلة
البهيمه بفعل سائق ثم السبب قد يقام مقام العلة

بحث كون السبب تارة بمعنى

العله

فقد علم من ثم أن السبب
عندنا هو الذي يوجب العلة
والعلة هي التي يوجب الحكم
فالسبب هو الذي يوجب العلة
والعلة هي التي يوجب الحكم
فالسبب هو الذي يوجب العلة
والعلة هي التي يوجب الحكم

قوله من
السائق لأن السارق قد
صحت بالسوق لأن السارق قد
على الدابة كرها فصار عليها ضمان
لأن العلة وكذا الدابة ضمان
بعدا فادعى البينة كذا في الأصول ١٢
سبب في ضمان السارق ولهم الضمان
لأن الدابة ضمان السارق ولهم الضمان
لأن الدابة ضمان السارق ولهم الضمان
لأن الدابة ضمان السارق ولهم الضمان

قوله من
السائق لأن السارق قد
صحت بالسوق لأن السارق قد
على الدابة كرها فصار عليها ضمان
لأن العلة وكذا الدابة ضمان
بعدا فادعى البينة كذا في الأصول ١٢
سبب في ضمان السارق ولهم الضمان
لأن الدابة ضمان السارق ولهم الضمان
لأن الدابة ضمان السارق ولهم الضمان
لأن الدابة ضمان السارق ولهم الضمان

مدد است قال
 قلت يا شيخ ابن حجر
 بيان البين سبب الكفار
 وذكر في بيان سبب الكفار
 سبب الكفار اختلاف
 بيني وبينهم لا اختلاف
 في تاني بينهما لا اختلاف
 في تاني بينهما لا اختلاف
 في تاني بينهما لا اختلاف

الأصل الرابع

9A

القياس

عند تعدد الأظواهر على حقيقة العلة يتيسر ألا امر على المكلف
ويسقط به اعتبار العلة ويبدأ الحكم على السبب ومثاله في
الشرعيات النوم الكامل فإنه لما أُقيم مقام الحدث سقط
اعتبار حقيقة الحدث ويبدأ لا تنقاض على كمال النوم وكذلك
الخلق الصحيحة لما أُقيمت مقام الوطئ سقط اعتبار حقيقة
الوطئ فيبدأ الحكم على صحة الخلق في حق كمال المهر وتروم
لعله وكذلك السفر لما أُقيم مقام المشقة في حق الرخصة
سقط اعتبار حقيقة المشقة ويبدأ الحكم على نفس السفر حتى إن
سلطان لوطاف في أطراف مملكته يقصد به مقلد السفر كان
الرخصة في الأظواهر والقصور وقد يسمى غير السبب سبباً مجازاً
ليمن يمتي سبباً للكفارة وانها ليست بسبب في الحقيقة
سبباً يمتي وجود السبب اليمن يمتي بجواب الكفارة فإن الكفارة
ما يجب بالحدث وبه وينتهي ليمن كذلك تعليق الحكم بالشروط
الطراه والعناق يمتي سبباً مجازاً وأنه ليس بسبب في الحقيقة
يثبت عند الشرط والتعليق ينتهي بوجوب الشرط فلا يكون سبباً

[illegible][illegible]

قوله كما في صلاة العصر ان لو كان ذلك الوقت في وقت الصلاة...

قوله كما في صلاة العصر ان لو كان ذلك الوقت في وقت الصلاة...

قوله كما في صلاة العصر ان لو كان ذلك الوقت في وقت الصلاة...

قوله كما في صلاة العصر ان لو كان ذلك الوقت في وقت الصلاة...

قوله كما في صلاة العصر ان لو كان ذلك الوقت في وقت الصلاة...

قوله كما في صلاة العصر ان لو كان ذلك الوقت في وقت الصلاة...

الأصل الرابع

١٠١

القياس

كما في صلاة العصر فان آخر الوقت وقت اجزاء الشمس الوقت
عنده فاسد فتقرر ان الوظيفه بصفة نقصان لهذا وجب
القول بالاجزاء عنده مع فساد الوقت والطريق الثاني ان
يجعل كل جزء من اجزاء الوقت سبباً لا على طريق الانتقال
فان القول به قول باطل السببية الثابتة بالشروع ولا يلزم
على هذا تضاعف الواجب فان الجزء الثاني انما اثبت عين
ما اثبتته الجزء الاول فكان هذا من باب توافر لعل اكثر
الشهود في باب الخصومات وسبب وجوب الصور شهود
الشهر لتوجه الخطاب عند شهود الشهر اضافة الصوم اليه
وسبب وجوب الزكاة ملك النصاب النامي حقيقة او حكماً
وباعتبار وجوب السبب جاز التجليل في باب الاداء وسبب
وجوب الحج البيت لا ضافته الى البيت وعدم تكرار الوظيفه
في العمر على هذا لو حج قبل وجود الاستطاعة ينوب ذلك
عن حجة الاسلام لوجود السبب وبه فارق اداء الزكاة
قبل وجود النصاب لعدم السبب وسبب وجوب صدقة

يجت تعلق
الاحكام الشرعية
باسبابها

اصول الشاشي
الموسس الحافظ
محمد بن عبد الله الفقيه

قوله كما في صلاة العصر ان لو كان ذلك الوقت في وقت الصلاة...

قوله كما في صلاة العصر ان لو كان ذلك الوقت في وقت الصلاة...

قوله من النصاب على وجه الزكاة
قوله من النصاب على وجه الزكاة
قوله من النصاب على وجه الزكاة

قوله من النصاب على وجه الزكاة
قوله من النصاب على وجه الزكاة
قوله من النصاب على وجه الزكاة

قوله من النصاب على وجه الزكاة
قوله من النصاب على وجه الزكاة
قوله من النصاب على وجه الزكاة

الأصل الرابع ١٠٣ القياس

هَذَا كَالنَّصَابِ فِي تَنَاءِ الْحَوْلِ وَأَمْتِنَاغِ أَحَدِ الشَّاهِدِينَ عَنْ الشَّهَادَةِ
وَرَدُّ شَطْرِ الْعَقْدِ وَمِثَالُ الثَّالِثِ الْبَيْعِ بِشَرْطِ الْحَيَاةِ وَبَقَاءِ الْوَقْتِ
فِي حَقِّ صَاحِبِ الْعَذْرِ مِثَالُ الْمَرْبِ خِيَارُ الْبُلُوغِ وَالْعَقْدُ وَالْمَرْوِيَّةُ
وَعَدَمُ الْكَفَاءَةِ وَالْأَنْدَالُ فِي بَابِ الْجَرَاحَاتِ عَلَى هَذَا أَصْل
وَهَذَا عَلَى عِتَابِ جَوَازِ تَخْصِصِ الْعِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ فَمَا عَلَى قَوْلِ
مَنْ لَا يَقُولُ بِجَوَازِ تَخْصِصِ الْعِلَّةِ فَمَا لِمَا نَعُ عِنْدَ ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ
مَنْعٌ يَمْنَعُ ابْتِدَاءَ الْعِلَّةِ وَمَنْعٌ يَمْنَعُ تَمَامَهَا وَمَنْعٌ يَمْنَعُ
دَوَامَ الْحُكْمِ وَأَمَّا عِنْدَ تَمَامِ الْعِلَّةِ فَيَنْبَغُ الْحُكْمُ بِحَالَةٍ وَعَلَى
هَذَا كُلِّ مَا جَعَلَهُ الْفَرِيقُ الْأَوَّلُ مَا نَعَا تَثْبُوتَ الْحُكْمِ جَعَلَهُ
الْفَرِيقُ الثَّانِي مَا نَعَا تَمَامَ الْعِلَّةِ وَعَلَى هَذَا الْأَصْلِ يَدُرُّ الْكَلَامُ
بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ فَصَلِّ الْفَرْضُ لَعْنَةُ هُوَ التَّقْدِيرُ وَمَقَرُّ ضَاثُ
الشَّرْعِ مَقْدَرَاتُهُ بِحَيْثُ لَا يَحْتَمِلُ الْكَرِّيَادَةَ وَالنَّقْصَانَ وَفِي
الشَّرْعِ مَا تَبَيَّنَ بِدَلِيلٍ قَطْعِيٍّ لَا شَبْهَةَ فِيهِ وَحُكْمُهُ لَزُومُ الْعَلَلِ بِهِ
وَالْإِعْتِقَادُ بِهِ وَالْوَجُوبُ هُوَ السَّقُوطُ يَعْنِي مَا يَسْقُطُ عَلَى الْعَبْدِ
بِلاَ اخْتِيَارٍ مِنْهُ وَقِيلَ هُوَ مِنَ الْوَجِبَةِ وَهُوَ لَا ضَرْبَ مِمَّا يَلِجُ

بحث بيان
معنى الفرض لغة
وشعرا

قوله من النصاب على وجه الزكاة
قوله من النصاب على وجه الزكاة
قوله من النصاب على وجه الزكاة

قوله من النصاب على وجه الزكاة
قوله من النصاب على وجه الزكاة
قوله من النصاب على وجه الزكاة

الأصل الرابع

بحث
الرخصة لغة
وشرعاً

الأصل الرابع ١٠٥ القياس

لأنها في غاية الوكادة لو كادة سببها وهو كون الأمر مفترض الطاعة بحكمه الهنا ونحن عبدة وأقسام العزيمة ما ذكرنا من الفرض الواجب أما الرخصة فعبارة عن اليسر والسهولة وفي الشرع صرف الأمر من عسر إلى يسر بواسطة عنه في المكلف وأنواعها مختلفة لا اختلاف أسبابها وهي عذر العباد في العاقبة تقول إلى نوعين أحدهما رخصة الفعل مع بقاء الحرمة بمنزلة العفو في باب الجنابة وذلك نحو اجراء كلمة الكفر على اللسان مع طمينة القلب عند الإكراه وسبب النبي عليه السلام أن لا يسلم وقتل النفس ظلما وحكمة أنه لو صبر حتى قتل يكون ما جحد الامتناع عن الحرام تعظيما للنهي الشارع عليه السلام والنوع الثاني تغيير صفة الفعل بان يصير مباحا في حقه قال الله تعالى فمن اضطر في خصه وذلك نحو الإكراه على أكل الميتة وشرب الخمر وحكمه أنه لو امتنع عن تناوله حتى قتل يكون اثما بامتناعه عن إباح وصار كقاتل نفسه فصل المحتاج بذكر دليل أنواع منها الاستدلال بعدم العلة على عدم الحكم مثالها القى

بجست بيان الرخصة لغة وشروعا

بجست بيان الرخصة لغة وشروعا

[illegible]

